جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

لغة وأدب عربي
دراسات لغوية
لسانيات عربية

رقم: ع/16

إعداد الطالب:
أحلام مومي

يوم:15/07/2021

اختيارات الغلاييني وما سكت عنه من قضايا نحوية في كتابه جامع الدروس العربية - باب المنصوبات أنموذجا -

---

لجنة المناقشة:

محمد بودية	أ. مس أ	جامعة محمد خيضر - بسكرة -	مقرر
ليلى كادة	أ. د.	جامعة محمد خيضر - بسكرة -	رئيس
نبيل زياني	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر - بسكرة -	مناقش

السنة الجامعية:2021/2020

الإهداء

إلى من أرجو رضاهما على الدّوام، إلى عزّي وفخري، إلى من طال بهما الشّوق ليجنيا ثمار صبرهما، ويفرحا بنتاج محصولهما، إلى من أعطياني بدون مقابل، وأحبّاني بلا حدود، دلّاني على الطريق وسلّماني مفتاح النّجاح، إلى من أنا مدينة لهما بكلّ ما وصلت إليه، وما أرجو أن أصل من الرّفعة...**أبي: عبد الرزاق و أمّي: سعدون عطيّة خضرة.**

إلى من هم عزوتي وسندي في الحياة... **أخوتي: نسرين، يوسف، سهيلة، إسحاق، تسنيم.**

إلى من أثبتن أنّ الأخوّة لا تقتصر على الرّحم... **صديقاتي: زهرة، سلمى، وجود، عبير.**

إلى من مهّدوا لي طريق العلم والمعرفة... **أساتذتي** .

إلى كل من دعمني وشجعني في الحياة وأعطاني دفعة نحو الأمام.

شكر وعرفان

قال تعالى: "فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون" {البقرة:152}

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النّهار، هو العلي القهّار، فالحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه، والصّلاة والسّلام على رسوله الدّاعي إلى رضوانه.

بعد شكري لله عز وجل أن أعانني على إنجاز هذا البحث المتواضع، أثني ثناء حسنا على كل من وقف على المنابر، وأعطى من حصيلة فكره لينير دربي، إلى الأساتذة الكرام في قسم اللغة والأدب العربي **للمدرسة العليا للأساتذة بورقلة** و **جامعة محمد خيضر بسكرة** ،الذين لم يدخروا جهدا في مساعدتي، وأتوجّه بالشّكر الجزيل إلى من أضاء بعلمه عقل غيره، وأهدى بالجواب الصّحيح حيرة سائليه، فأظهر بسماحته تواضع العلماء، وبرحابته سماحة العارفين الأستاذ الدكتور: **بوديّة محمد**، الذي قام بتوجيهي ومساعدتي طيلة هذه الدراسة.

مقدّمة

الحمد لله وحده، مذلّل الصّعاب، والهادي إلى سواء السّبيل، وأشهد أنّ لا إله إلّا هو، وأنّ محمدا صلى الله عليه وسلم نبيه ورسوله، نبي الرّحمة والهدى، ومعلّم النّاس الخير، فصلاة ربّي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه الكرام، وعلى من اتّبع هداه واستنّ بسنّته إلى يوم الدّين، أمّا بعد:

فإنّ اللّغة العربية هي اللّغة التّي اصطفاها الله لهذا الدّين، وسخّر لها دون سواها من يخدمها ويذود عن حياضها، ولا عجب في ذلك، إذ هي لغة القرآن الذي تكفّل الله بحفظه إلى يوم يبعثون، وعليه كانت العناية بها وبعلومها عناية بكتاب الله، ودراستها والتّمرّس فيها عونا على فهم آيات كتاب الله وأحاديث نبيه صلى الله عليه وسلم. وقد انكبّ الباحثون–من أبناء هذه اللّغة وغيرهم منذ القدم– على دراستها والتّقعيد لها والوقوف على مجاريها ومصارفها، ويحسب لعلماء النّحو أنهم كانوا السّباقين في هذا الشّأن، فألّفوا فيه من المصنّفات الكثير بين موجز جامع ومنظوم ومطولات وشروح. ولم تقف هذه الجهود عند القدماء، بل استمرّت مع الدّارسين ممن جاء بعدهم في العصر الحديث. ولعلّ الشّيخ مصطفى الغلاييني كان أحد أبرز أولئك الخادمين للّغة الشّريفة العلويّة وطلّابها في هذا العصر، من خلال سلسلة مؤلّفاته (الدّروس العربية للمدارس الابتدائية والدّروس العربية للمدارس الثّانوية، وجامع الدّروس العربية). ويعدّ جامع الدّروس العربيّة علامة بارزة في تيسير النّحو في العصر الحديث تطبيقا لا تنظيرا، الأمر الذّي جعل هذا الكتاب الضّخم يتبوّأ منزلة عظيمة، ومكانة مرموقة بين طلّاب العلم والمعرفة، علاوة على ما يضمّه بين دفّتيه من كم كبير من الشّواهد الشّعرية، وعدد آخر من الخلافات والآراء والاعتراضات التّي أثارها الغلاييني في كتابه، واختار منها ما يتواءم ورؤيته في التّيسير النحوي.

وفق هذا التّأسيس كان اختيارنا لموضوعنا هذا و الذّي وسمناه بـ:

"الاختيارات النّحوية للغلاييني في كتابه جامع الدروس العربية"

أولا: أهميّة الدّراسة:

تنبع أهمية الدّراسة من أهمية كتاب " جامع الدروس العربية" نفسه، والذّي يعدّ من أوائل المصنّفات النّحوية التّعليمية الحديثة المخصّصة للكبار، التي نحت نحو التّيسير، وقد نال الكتاب شهرة واسعة، جمع فيه المؤلّف كثيرا من النّقول، والشّواهد، مع التّعليل ونقد الآراء وتصحيح ما يعتقد أنّه جانب الصّواب، مبيّنا آراءه من خلاله. وستقوم الباحثة بتجلية آراء الغلاييني في كتابه "جامع الدروس العربية" و كذا بعض القضايا التّي سكت عنها في باب المنصوبات، من خلال استقراء المسائل النّحوية، وردّها إلى أصولها.

ثانيا: دواعي اختيار موضوع الدراسة:

لما كان كتاب " جامع الدّروس العربيّة" من أكثر كتب الغلاييني النحوية شهرة، وأوسعها شرحا، كثرت فيه أراؤه وتوجيهاته النّحوية، رأت الباحثة أن تجمع هذه الآراء المتناثرة في الكتاب، مما يبيّن منهجه النّحوي، ويظهر قدرته النّحوية في اختيار الآراء أو ردّها، مع التعليل والتفنيد، وتبيان الأصول التي اعتمد عليها في اختياراته النحوية.

وبالإضافة إلى ذلك، فهناك دوافع أخرى هيّأت للباحثة دراسة هذا الموضوع، من أهمّها: الميل للدّراسات النّحوية بشكل خاص، وكون هذا الموضوع لم يحظ بدراسة مختصّة في حدود علمي.

ثالثا: أهداف الدراسة:

1. تجلية آراء الغلاييني النّحوية وجمعها من خلال كتابه "جامع الدّروس العربية".
2. دراسة منهج الغلاييني المعتمد في اختياراته النّحوية.
3. بيان الأصول النّحوية التّي ارتكز عليها في كتابه "جامع الدّروس العربية".

4. رفد المكتبة العربية بمساهمة متواضعة في البحث اللغوي.

و لهذا سعيت جاهدة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ❖ من هو مصطفى الغلاييني؟ وما فحوى كتابه؟
- ❖ ما هي أهم اختياراته في القضايا النحوية؟
- ❖ ما منهج الغلاييني في اختياراته النحوية؟
- ❖ لأي مذهب ينتمي الغلاييني (البصرة أم الكوفة) ؟
- ❖ ما هي القضايا التي سكت عنها الغلاييني؟
- ❖ ما هي أسباب سكوته عن بعض القضايا النحوية المهمة؟
- ❖ ما مدى ملاءمة اختياراته النحوية لمستوى المتعلم ؟

رابعا: الصّعوبات:

1. عدم ردّ الغلاييني كثيرا من الآراء لأصحابها، مما جعل الباحثة تفتّش عن الرّأي بلا توجيه في الكثير من المراجع، الأمر الذي تطلّب مجهودا كبيرا للبحث عنه في مظانه المختلفة.
2. صعوبة الحصول على بعض المصادر والمراجع الورقيّة، في ظلّ الوضع الصحي الرّاهن، والذّي اقتضى البحث في الكتب الالكترونيّة.

خامسا: الدّراسات السّابقة:

- ✓ دراسة ماجستير بعنوان (قضايا التيسير الصرفية والنحوية عند الشيخ مصطفى الغلاييني) للباحث أسامة إسماعيل إسماعيل أبو غبن، قسم اللغة العربية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2013.
- ✓ دراسة ماجستير بعنوان (الغلاييني نحوي العصر) للباحث أحمد الخوص، قسم الدراسات العربية والإسلامية، جامعة وارسو، بولندا، 1988.

- ✓ (مظاهر دلالية في تعبيرات الغلاييني في اختياراته النحوية) لمجدي إبراهيم محمد صافي، مجلة الدراسات المستقبلية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، العدد17، 2016.
- ✓ (مختارات الغلاييني في العوامل النحوية) للباحث أحمد خالد، وكتاب لمحمد علي طه الدرة بعنوان (فتح البرية في إعراب شواهد جامع الدروس العربية) لم تتمكن الباحثة من الوقوف عليهما.
- ✓ دراسة بعنوان (الشيخ مصطفى الغلاييني، حياته وشعره) للباحث حسين بطيخة، جامعة دمشق،1957، ودراسة أخرى بعنوان (الشيخ مصطفى الغلاييني في عصره وأدبه) للباحث فوزي خضر، إشراف عمر فروخ، لم يتسنّ للباحثة الحصول عليهما، و هما دراستان في الشّقّ الأدبي من حياته.

سادسا: خطة البحث:

اقتضت طبيعة الدراسة أن تكون في مقدّمة وتمهيد وفصلين وخاتمة، على النحو التالي:

- **مقدمة:** اشتملت على أهمية الدراسة، ودواعي اختيارها، وأهدافها، والصعوبات التي واجهت الباحثة، والدّراسات السّابقة، وعرض لمحتويات الدّراسة، والمنهج المتّبع فيها.
- **التّمهيد:** وشمل المباحث الآتية:
  - ترجمة الشّيخ مصطفى الغلاييني وذكر بعض آثاره.
  - دراسة الكتاب، وما اشتمل عليه من علوم و قضايا.
  - الخلاف النّحوي وأسبابه.
- **الفصل الأول:** المسائل الخلافية النّحوية: وضمّ المباحث الآتية:
  - ✓ **المبحث الأول: المفعول به:**
    - الخلاف في المحصور بـ(إلّا).
    - الخلاف في إضمار المنصوب مقدّما.

- ✓ **المبحث الثّاني: المفعول المطلق:**
  - الخلاف في تثنية وجمع المصدر المؤكّد للنوع.
  - الخلاف في حكم حذف عامل المصدر المؤكّد.
- ✓ **المبحث الثّالث: المفعول فيه،** ويحوي مسألة واحدة:
  - الخلاف في حكم إضافة (بينما) و(بينا) إلى الجملة بعدهما.
- ✓ **المبحث الرابع: المفعول معه:**
  - الخلاف في العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجار.
  - الخلاف في حكم الاسم الواقع بعد واو المعية.
- ✓ **المبحث الخامس: باب الحال:**
  - الخلاف في مجيء الفعل الماضي المثبت حالا.
  - الخلاف في حكم المصدر الواقع حالا.
- ✓ **المبحث السّادس: التّمييز:**
  - الخلاف في تمييز الأعداد المركّبة من أحد عشر إلى تسع وتسعين مجموع أم مفرد؟
  - الخلاف في ورود التّمييز معرفة.
- ✓ **المبحث السّابع: الاستثناء:**
  - الخلاف في حكم المستثنى بـ (خلا) و(عدا) و(حاشا).
  - الخلاف في حكم المستثنى بـ (ليس) و(لا يكون) .
  - الخلاف في اقتران (ما) المصدرية بـ (خلا) و(عدا).
- ✓ **المبحث الثّامن: المنادى:**
  - الخلاف في وصف (اللّهم).
  - الخلاف في أصل (الياء) حرف نداء أم حرف تنبيه؟

✓ **المبحث التّاسع: ما سكت عنه الغلاييني:**

- إلباس الفاعل بالمبتدأ.
- أثر إعمال الثّاني في المتنازعين.

- **الفصل الثّاني: الدراسة التحليليّة للاختيارات**، ويضمّ المباحث الآتية:

✓ **المبحث الأول:** تعبيرات الغلاييني في اختياراته النّحوية.

✓ **المبحث الثّاني:** الدّلالة الوظيفيّة لتعبيرات الغلاييني في اختياراته النّحوية.

✓ **المبحث الثّالث:** الأسس التي قامت عليها اختياراته.

✓ **المبحث الرّابع:** منهجه في الاحتجاج لاختياراته غير الإعرابيّة.

✓ **المبحث الخامس:** منهجه في الاحتجاج لاختياراته الإعرابيّة.

✓ **المبحث السادس:** موقفه من المذاهب النّحويّة.

- **الخاتمة:** وفيها تمّ عرض أهم النتّائج التي توصّلت إليها الدّراسة.

سابعا: منهج الدراسة:

تبعا لطبيعة الموضوع فإنّني سأتّبع المنهج **الوصفي التحليلي**.

وبعد، فلا أدّعي أنّني قد وفيّت البحث حقّه، ولكنّني اجتهدت، وحسبي أجر المجتهد.

والله الموفق والمستعان.

تمهيد

أ- ترجمة المؤلّف:

"هو مصطفى بن محمد سليم محي الدّين بن مصطفى الغلاييني"[1]، "ولد في مدينة بيروت من أرض الشّام سنة (1302هـ/1880م) أمّا أسرته فتنتمي إلى الفوائد"[2]

✓ حياته الاجتماعية والسياسية :

ترعرع الغلاييني في عائلة داعمة للعلم، مقدّسة للكتب، مجلّة لأهل العلم والأدب، كان والده محباً للإطّلاع والمعرفة، يشجّع أولاده على تلقّي العلم، وقد ترك لأولاده ثروة كبيرة، أنفق ابنه مصطفى معظم ما ورثه منها في طلب العلم، وفي الإنفاق على الفقراء والمساكين[3]

دعا الغلاييني إلى الإصلاح من خلال جمعية بيروت الإصلاحية، وذلك تزامناً مع بروز بوادر الوعي وحركات الإصلاح والتّغيير التّي ظهرت في أواخر القرن التّاسع عشر وبداية القرن العشرين، وعندما أعلنت الحرب العالمية الأولى استجاب لنداء الجهاد تحت الرّاية العثمانية، وبعد الانهزام غادر إلى دمشق، ثم عاد إلى بيروت، لكنّه تعرّض إلى سلطة الانتداب، فتوجّه إلى عمّان، ثم عاد إلى بيروت وقبضت عليه سلطة الانتداب، وبعد أشهر أُطلق سراحه ونُفي إلى عمّان، وفور عودته إلى بيروت قبضت عليه السلطات الفرنسية، ونفته إلى فلسطين حتى إلغاء قرار النفي، فعاد إلى بيروت مسقط رأسه[4]، وهكذا فقد قضى الغلاييني جزءًا كبيرا من حياته في المنافي وبين جدران السّجون.

✓ المناصب التّي شغلها :

شغل الغلاييني عدّة مناصب نذكر منها :

---

[1] مصطفى الغلاييني، ديوان الغلاييني، المكتبة العصرية، ط1، بيروت، 1993م، ص33.

[2] أسامة إسماعيل أبو غبن، قضايا التيسير الصرفية والنحوية عند الشيخ مصطفى الغلاييني، أطروحة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة الأزهر، غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013م/1434هـ، ص2.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص9.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص3،2.

واعظاً وخطيباً في الجيش العثماني الرّابع في الحرب العالميّة الأولى، ورئيسا لديوان الرّسائل في الأمن العام في عمّان، وعضوا في المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ألف وتسعمئة وسبع وعشرين، عضوا في مؤتمر التدريس الإسلامي، عمدة في امتحان البكالوريا في لبنان، عضوا في مؤتمر القدس الإسلامي الأعلى ببيروت، وقاض شرعيا، ومستشارا في المحكمة الشرعية العليا السنية.[1]

✓ أساتذته وشيوخه :

تلقّى الغلاييني العلم على يد شيوخ وأساتذة كبار، في كلّ من بيروت ومصر، ونذكر من شيوخه في بيروت: الشّيخ محي الدّين الخيّاط، الشّيخ عبد الباسط الفاخوري، الشّيخ صالح الرّفاعي (الطّرابلسيّ) والشّيخ محمد محمود الشّنقيطي. أمّا في مصر، فتتلمذ على يد: محمّد عبده، الشّيخ محمّد أبي راشد وسيّد بن علي المرصفي. توفيّ –رحمه الله– على إثر إصابته بمرض جلديّ خطير سنة 1945م ودفن في بيروت.[2]

ب– دراسة الكتاب:

إنّ الدّارس لجامع الدروس العربيّة يلحظ أنّ الغلاييني قد سلك في عرض موضوعاته وترتيب مادّته منهجا معيّنا، حيث قسّم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء؛ هي المقدّمة واثني عشر بابا وخاتمة كالآتي[3]:

المقدّمة: واشتملت على خمسة مباحث رئيسة، تعدّ مدخلات ضرورية تمدّ دارس النحو ببعض المفاهيم والمتطلّبات الأساسية قبل الخوض في الموضوعات الصّرفية والنّحوية المختلفة[4]، إضافة إلى اثني عشر بابا يمكننا تقسيمها إلى قسمين:

---

[1] ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1980م، المجلد 7، ص244،245.

[2] ينظر، عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1993م، الجزء3، 881.

[3] ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص05،06.

[4] ينظر: أسامة إسماعيل أبو غبن، قضايا التيسير الصرفية والنحوية عند الشيخ مصطفى الغلاييني، ص158.

القسم الأول: مباحث علم الصّرف، ويتضمّن خمس أبواب: تحدّث الباب الأول عن الفعل وأقسامه، وتناول الباب الثّاني الاسم وأقسامه، في حين ناقش الباب الثّالث تصريف الأفعال، أمّا الباب الرّابع فدرس تصريف الأسماء، وخصّص الباب الخامس لدراسة التّصريف المشترك بين الأفعال والأسماء.

القسم الثّاني: مباحث علم النحو ووزّعها على سبع أبواب على النّحو الآتي: الباب السّادس وخصّصه لمباحث الفعل الإعرابيّة، وتكلّم الباب السّابع عن مباحث الاسم الإعرابيّة، وجعل الباب الثّامن لمرفوعات الأسماء، في حين درس في الباب التّاسع منصوبات الأسماء، وقصر الباب العاشر على مجرورات الأسماء، وتناول في الباب الثّاني عشر والأخير حروف المعاني.

الخاتمة: وتعرّض فيها الغلاييني إلى مباحث إعرابيّة متفرّقة، قسّمها على ثلاثة فصول: العامل والمعمول والعمل، يليه عمل المصدر والصّفات التي تشبه الفعل ثمّ الجمل وأنواعها.

وقد كان تأليفه –بأجزائه الثّلاثة– في مدينة بيروت مسقط رأس المؤلّف سنة 1912م.

ج– الخلاف النّحوي:

تعريف الخلاف لغة: يعرّفه ابن منظور: "وتخالف الأمران واختلفا، لم يتّفقا، وكلّ ما لم يتساو فقد تخالف واختلف"[1]

أمّا في الاصطلاح فقد عرّفه الجرجاني: "هو منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حقّ أو إبطال باطل"[2]

[1] ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، المجلد1، بيروت، 1993م/1441هـ، ص896.

[2] علي الجرجاني، معجم التعريفات، دار الفضيلة، القاهرة، ص113.

إنّ موضع الخلاف النّحوي على عمومه موضع واسع ومتعدّد الاتّجاهات، وذو مداخل كثيرة، إذ أنّه لم يكن وليد المدرستين البصريّة والكوفيّة فحسب، بل إنّه أسبق لهذه الفترة بكثير، فكان يجري تحت صور المناظرات بين النّحاة، سواء من أبناء المدرسة الواحدة أو المدرستين، مثل: مناظرة الكسائي والأصمعي، فقد كانت تحمل معنى خفيا للخلاف.

✓ أسباب الخلاف:

هناك عدّة أمور كانت سببا في بروز الخلاف أهمها:

1) **الاختلاف المنهجي:** "اختلفت مناهج العلماء عند جمع المادة العلمية ومن ثم عند التطبيق ووضع القواعد، فلكلّ منهم أسلوبه الخاص، ويتّضح ذلك في استعمالاتهم للأصول النّحوية كالقياس، والسّماع، والرّواية"[1]
2) **المؤثرات السياسية والمذهبية:** يرى الشيخ محمد طنطاوي "الحقّ أنّ السّياسة هي التي عاضدت الكوفيين، وأوجدت منهم رجالا كوّنوا مذهبا ناضل المذهب البصري، ولولاها لما ثبتوا أمام البصريين في مساجلاتهم"[2]
3) **المادة اللغوية:** تتميز المادة اللغوية بالمرونة، والسّعة، وغزارة الألفاظ ممّا جعلها سببا في نشر الخلاف، فالعربي بطبعه يميل إلى التّقديم والتّأخير في أجزاء كلامه، كل حسب قبيلته، ومن هنا كان النحوي يجتهد ليفهم العبارة العربية فهما قد يختلف عن فهم غيره، وهذا يفسر لنا كلمة المبرد لتلميذه ابن كيسان:"هذا شيء خطر لي فخالفت

[1] ينظر: كريم سلمان الحمد، مسائل الخلاف النحوية، كلية دار العلوم، القاهرة، 1980م، ص53.
[2] محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، مصر، ص135.

النحويين"[1]، إذا فالخلاف النّحوي ناتج عن الاختلاف في التّعاليل ووجهات النّظر عند النّحاة.

4) **العامل الزّمني:** "وقد حمل التّطور اللّغوي في الحقبة التّي سبقت الدّراسات النّحوية صيغا وكلمات تحجّرت مع الزّمن، وزالت منها أصوات، وأضيفت إليها أخرى، ثم إنّ هذه الكلمات أثارت بسبب ما أصابها من تطوّر جدلا بين النّحاة"[2]، فللتّطوّر الدّلالي للكلمات عبر الزّمن أثر في اختلاف وجهات النّظر بين النّحاة ومنه الخلاف النّحوي في تعليل بعض القضايا.

[1] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1983م/1403هـ، الجزء5، ص92.

[2] محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، دار القلم العربي، حلب، ص65.

الفصل الأول:

الدّراسة الوصفيّة لاختيارات الغلاييني النّحوية.

1. **المبحث الأول:** المفعول به.
2. **المبحث الثّاني:** المفعول المطلق.
3. **المبحث الثّالث:** المفعول فيه.
4. **المبحث الرّابع:** المفعول معه.
5. **المبحث الخامس:** الحال.
6. **المبحث السّادس:** التّمييز.
7. **المبحث السّابع:** الاستثناء.
8. **المبحث الثّامن:** المنادى.
9. **المبحث التّاسع:** ما سكت عنه الغلاييني من قضايا نحوية.

المفعول به

القضية الأولى: الخلاف في المحصور بـ (إلّا)

يقول الغلاييني: "...أن يكون أحدهما محصورا فيه الفعل بـ (إلّا) أو (إنّما)، فيجب تأخير ما حصر فيه الفعل، مفعولا أو فاعلا، ... وقد أجاز بعض النّحاة تقديم أحدهما وتأخير الآخر، أيا كان المحصور فيه الفعل، إذا كان الحصر بـ (إلّا) تمسّكا بما ورد من ذلك ... والحقّ أنّ ذلك كلّه ضرورة سوّغها ظهور المعنى المراد ووضوحه، وسهّلها عدم الالتباس."[1]

يحكي نص الغلاييني خلافا حول تقديم المحصور بـ (إلّا) ونرصد في ذلك مذهبين؛ أحدهما: " ذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقا، واختاره الجزولي والشلوبين حملا لـ (إلّا) على (إنّما)" [2].

أما الآخر: فهو مذهب " الجمهور من البصريين والفراء وابن الأنباري، الذّين منعوا تقديم الفاعل المحصور وأجازوا تقديم المفعول المحصور لأنه في نيّة التّأخير"[3].

علاوة على وجود مذهب ثالث لم يذكره الغلاييني في تناوله لهذه المسألة، وهو مذهب الكسائي القائل بجواز تقديم المحصور بـ (إلّا) مطلقا.[4]

ونلاحظ أنّ الغلاييني قد ارتضى من القول ما اختاره الجزولي والشلوبين ومال إليه ثلّة من البصريين مفنّدا حجّة الجمهور بأنّها محض ضرورة شعريّة، برّرها وضوح المحصور من غيره.

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص9،10.

[2] علي بن محمد عيسى الأشموني، حاشية الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء2، ص544،545.

[3] المصدر نفسه، ص545.

[4] عبد الواحد محمد النحو، القواعد النحوية تأصيلا وتفصيلا، دار الكتب العلمية، بيروت، ص626.

القضية الثانية: الخلاف في إضمار المنصوب مقدما قبل الذكر:

قال الغلاييني: "...وإن كان ضميره غير مرفوع حذفته ... وأمّا قول الشاعر: (إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب) بإظهار الضّمير المنصوب في (ترضيه)، فضرورة لا يحسن ارتكابها عند الجمهور وكان حقّه أن يقول: (إذا كنت ترضي ويرضيك صاحب). وأجاز ذلك بعض محقّقي النجاة."[1]

يناقش الغلاييني في هذا النّص مسألة إلحاق ضمير الاسم الظّاهر بالعامل الأوّل المهمل في الحالة التّي يكون فيها المعمول المنصوب ليس عمدة، ونميّز في ذلك اتّجاهين: الاتّجاه الأوّل؛ ويمثّله الجمهور من النّحاة، الذّي يرى بمنع إضمار المنصوب مطلقا مقدّما، لأنّ الضّمير هنا ليس بعمدة، فهو فضلة يمكن الاستغناء عنه، على أنّ ثلّة من المحقّقين – ويمثّلون الاتّجاه الآخر– لم يروا بأسا في إضمار المنصوب مقدّما ما قبل الذّكر فهو "ضرورة عند الجمهور، وجائز عند غيرهم"[2].

أمّا ابن عصفور، فله قول آخر في المسألة، "فقد حكى ثلاثة مذاهب؛ أحدهما: جوازه (إضمار المنصوب) كالمرفوع، وفي كلام والده في الكافية وشرحها ميل إلى جواز إضمار المنصوب مطلقا مقدّما، واحتجّ له وهو أيضا ظاهر كلام لتسهيل، وأمّا الحذف فمنعه البصريّون وأجازه الكوفيّون، لأنه مدلول عليه بالمفسّر، وهو أقوى المذاهب لسلامته من الإظهار قبل الذّكر ومن الفصل"[3].

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص19،20.

[2] بدر الدين الدماميني، المنهل الصافي في شرح الوافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء2، ص214.

[3] علي بن محمدعيسى الأشموني، حاشية الصبان، ص617.

ونلمس في الغلاييني من خلال تناوله للقضيّة ميلا إلى الأخذ برأي الجمهور من النّحاة؛ القائل بأن الإضمار ممتنع قولا واحدا، وفسّر وجوده في البيت السّابق بأنه ضرورة غير مستحسنة، كان حريا بالشاعر تلافيها.

المفعول المطلق

القضية الأولى: الخلاف في تثنية وجمع المصدر المؤكّد للنوع

يقول الغلاييني:"... وأمّا المفيد نوعا، فالحق أنه يثنّى ويجمع قياسا على ما سمع منه: كالعقول و الألباب..."[1].

يتضمّن قول الغلاييني خلافا حول جواز تثنية وجمع المصدر المفيد نوعا، و إليك تفصيل ذلك:

يذهب الجمهور من النّحاة إلى أنّ المصدر المبيّن للنوع يثنّى ويجمع قياسا على ما سمع منه، بإنزال المصدر منزلة الاسم، جريا على ما استنته واقتاسوا به[2] ،وعليه ابن مالك والزجاجي والسيوطي[3]، استدلالا بما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: "وتظنّون بالله الظّنونا "{الأحزاب:10} ، والشّاهد هنا: (الظنونا) وهو جمع المصدر المبيّن للنّوع.

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص26.

[2] ينظر: صلاح الدين الزعبلاوي، مع النحاة، اتحاد الكتاب العرب، ط1، دمشق، 1992م ، ص257.

[3] ينظر: أبي إسحاق الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، معهد البحوث العلمية و إحياء التراث الإسلامي،ط1، مكة المكرمة، 2007م/1428هـ، الجزء 3، ص231.

معارضين بذلك رأي الشلوبين و سيبويه[1]، بأنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسا، بل يقتصر فيه على السّماع.

على أنّ المانعين من القياس لم يثبتوا على المنع فيما ذاع في مصنّفاتهم، وأمّا القائلون بجوازه فقد استدلّوا من القرآن الكريم.

فلمّا جاء في القرآن، وجب أن نقول أنّه جائز، وهو قول الجمهور، أي يثنّى ويجمع قياسا، ولو خالف سيبويه في ذلك وهذا ما ذهب إليه الغلاييني في اختياره.

القضية الثانية: الخلاف في حكم حذف عامل المصدر المؤكّد

قال الغلاييني:" وأمّا المصدر المؤكّد فلا يجوز حذف عامله، على الأصحّ من مذاهب النحاة"[2].

في نص الغلاييني إشارة لوجود خلاف بين النّحاة في حكم حذف عامل المصدر المؤكّد، حيث تبنى جوازه من مذاهب النّحاة.

قال ابن مالك: "وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع"[3].

قال ابن عقيل في شرحه للأبيات: أن المصدر المؤكّد لا يجوز حذف عامله وحجّته في ذلك أنّ المصدر مسوق لتقرير عامله ولبيان أنّ معناه حقيقي لا مجازي[4].

---

[1] ينظر: عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المكتبة التوفيقية، مصر، الجزء2، ص74.

[2] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص30.

[3] ابن عقيل الهمداني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث، ط20، القاهرة، 1980م/1400هـ، الجزء1، ص563.

[4] ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط15، القاهرة، ص219.

ويرى سيبويه والخليل وغيرهما أنّ المصدر المؤكّد لا يلزم الإتيان به، بل يجوز حذفه، وارتضاه ابن خروف وغيره[1]، فظاهر سيبويه أنّ ذلك مسموع أحتيج إلى توجيهه، كما يحتاج إلى توجيه غيره من المسموعات المخالفة للقياس، والذي سهّله بعد السّماع تقدّم ذكر المؤكّد في لفظ المتكلّم، فكأنّ المؤكّد مذكور قد جرى عليه التّوكيد، وليس في كلام سيبويه ما يدلّ على أنّه قياس أصلا، فليس فيه حجّة على بطلان قاعدة ابن مالك[2].

تبنّى الغلاييني رأي ابن مالك ومن تبعه من النحاة، لقوة حجّته وعدم وجود أدلّة تبطل ما جاء به، فمنع حذف المصدر المؤكّد لأنّ ذلك ينافي الغرض الذّي جيء به من أجله.

المفعول فيه

القضية الأولى: الخلاف في حكم إضافة (بينما) و(بينا) إلى الجملة بعدهما

يقول الغلاييني: "ومن العلماء من يضيفهما إلى الجملة بعدهما. ومنهم من يكفّهما عن الإضافة بسبب ما لحقهما من الزّيادة. وهو الأقرب، لبعده من التكلّف"[3]

يحكي نص الغلاييني خلافا بين العلماء حول إضافة (بينا) و(بينما) إلى الجملة بعدهما. فمنهم من يضيفها، ومنهم من يكفّها عن الإضافة. إليك تفصيل ذلك:

---

[1] ينظر: أبو إسحاق بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ص106.

[2] المصدر نفسه، ص108.

[3] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص43.

ذهب الجمهور[1] إلى أنّ الجملة بعد (بينا) و(بينما) مضاف إليها، كما حكم الشلوبين[2] بإضافتها إلى الجملة بعدهما، حيث يرى أنّ العامل في (بينما) يفهم من معنى الكلام، فهي تضاف للجملة الاسمية غالبا على خلاف الجملة الفعلية.

يرى ابن جني أنّها غير مضافة، لأنّه جعلها للمفاجأة، كما زعم ابن الأنباري أنّ (بين) يشرط بها[3]، قال ابن مالك في ألفيته:

وألزموا إضافة إلى الجمل حيث وإذ وإن ينوّن يحتمل[4]

لم يذكر ابن مالك (بينا) و(بينما) فيما يضاف إلى الجمل، "وقال الصبان في شرحه: اعلم أنّ أصل (بين) تكون مصدرا بمعنى الفراق، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فتبيّن أنّ (بين) المضافة إلى المفرد –الذي ليس جملة– كلا إضافة، زادوا عليها تارة (ما) الكافّة لأنّها تكفّ المقتضى عن اقتضائه وأشبعوها بالفتحة لتتولّد الألف فكانت دليل عدم اقتضائها المضاف إليه[5].

يعنى هذا أنّ من أرادوا إضافتها إلى الجملة مع كونها لازمة للمفرد، فكانت إضافتهم كلّا إضافة لاتّصالها بـ (ما) أم ألف الإشباع الكافّتين.

وهناك آراء أخرى أيسرها أنّها بعد اتصالها بـ(ما) أو الألف الزّائدتين تصير ظرف زمان غير مضاف، لأنّهما كفاها عن العمل، وهذا رأي حسن وفيه تيسير[6].

---

[1] ينظر: أبو العرفان محمد الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية ، بيروت، 2014م، الجزء2، ص382.

[2] ينظر: محب الدين التميمي الشافعي، شرح التسهيل، ص44.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص45،46.

[4] ابن عقيل الهمداني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص55.

[5] ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ص288.

[6] ينظر: المرجع نفسه، ص288.

وهذا ما استحسنه الغلاييني نظرا لما فيه من تيسير و بعد عن التكلّف و تبسيط الفكرة و إيصال المعنى بأيسر السّبل.

المفعول معه

القضية الأولى: الخلاف في العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار

قال الغلاييني: "وأمّا العطف على الضّمير المجرور، فلا يقال على رأيهم: "أحسنت إليك وأبيك"، بل:"أحسنت إليك وأباك"، بالنّصب على المعيّة، فإن أعدت الجار جاز... والحقّ أنّه جائز. وعلى ذلك الكسائي وابن مالك وغيرهما ... لكن الأكثر والأفصح إعادة الجار، إذا أريد العطف"[1].

يبيّن النص الذّي بين أيدينا خلافا بين النّحويين في مسألة العطف على الضّمير المخفوض من غير إعادة الجار، فذهب الجمهور من النّحاة إلى منعه وأجازه الكسائي وابن مالك وغيرهما، وإليك تفصيل ذلك:

انقسم النّحاة في هذه المسألة إلى قسمين؛ الأول: وهو مذهب جمهور البصريين القائل بوجوب إعادة الجار إلّا في ضرورة، من حججهم في ذلك أنّ المضمر المخفوض لا ينفصل فهو كحرف من الكلمة، فكأنّك قد عطفت الاسم على الحرف الجار وذلك لا يجوز، علاوة على ضعفه في القياس[2].

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص56.

[2] عبد الحق بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2001م/1422هـ، الجزء2، ص5.

أمّا القسم الآخر، وهو مذهب الكوفيين وتبعهم أبو الحسن الأخفش، ويونس، والأستاذ أبو علي الشلوبين، وابن مالك، أنه يجوز ذلك في السعة مطلقا.[1]

ودليلهم في ذلك وروده في النثر والنظم، فمن الأول قوله تعالى: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام" {النساء:01}[2]

ومن الشواهد الشعرية ما أنشده سيبويه في قولهم:

"فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب"[3]

فالأيام مخفوضة، لأنها عطفت على الضمير في (بك) والتقدير: بك و الأيام.

وقد رجّح الغلاييني في هذا الخلاف رأي الكوفيين، وهو جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، ولعلّنا نعوز اختياره هذا إلى كثرة الشواهد الواردة فيه، إضافة إلى ضعف حجج المانعين، "ويكفي في ردها أنها أقيسة عقلية، ورد السّماع بخلافها والقياس يتضاءل عند السّماع"[4].

---

[1] أبو بركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، ص371.

[2] ينظر: أحمد بن سعد المطيري، كتاب السبعة، كرسي القرآن الكريم وعلومه، ط1، الرياض، 1436هـ، ص226.

[3] محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، دار هجر، الجيزه، الجزء4، ص631.

[4] أحمد بن إسحاق، تنبيه الأخيار إلى جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، شبكة الألوكة الأدبية واللغوية، www.cp.alukah.net، 2014/01/16، آخر زيارة في2021/05/29 بتوقيت: 9:41.

القضية الثانية: الخلاف في حكم الاسم الواقع بعد واو المعية

قال الغلاييني: "ويرجّح النصب على المعية، مع جواز العطف، على ضعف، في موضعين: ...أن تكون المعية مقصودة من التّكلم، فتفوت بالعطف نحو: "لا يغرك الغنى والبطر... فإن المعنى المراد... ليس النهي عن الأمرين. وإنما هو الأول مجتمعا من الآخر... والمحقّقون يوجبون، في مثل ذلك النّصب على المعية، ولا يجوزون العطف، وهو الحق"[1].

يعرض الغلاييني في هذا النص خلافا حول حكم الاسم الواقع ما بعد واو المعيّة، إذا قصد التّنصيص على المصاحبة، فذهب قسم من النحاة إلى وجوب النصب على المعيّة، وذهب قسم آخر إلى رجحانه مع جواز العطف على ضعف، وإليك تفصيل ذلك:

ذهب النحاة إلى ترجيح النّصب على المعية مع تجويز العطف على ضعف، في الموضع الذي تكون فيه المصاحبة مقصودة من المتكلم، فتفوت بالعطف.

يقول أبو حيان الأندلسي: "وهو ما يخاف بالعطف فوات معنى المعية... فالنصب يبيّن المراد من المعية، والعطف لا يبينه"[2]، وعليه كان اختيار النّحاة للنصب من جهة المعنى لا الصناعة[3].

ومنه قول الشاعر:

"فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطّحال"[4]

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص56.

[2] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1998م/1418هـ، الجزء3، ص1489.

[3] ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، دار الكاتب العربي، لبنان، 1967م/1387هـ، الجزء1، ص590.

[4] سيبويه، الكتاب، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، الجزء1، ص198.

والمعنى المقصود: "كونوا مع بني أبيكم، وليس: كونوا أنتم وليكن بنو أبيكم، فالنّصب على المعية راجح على العطف، وذلك لتحقيقه المعنى المقصود من الكلام، وفي العطف فساد من جهة المعنى"[1]

في حين مال المحقّقون إلى وجوب نصب الاسم بعد الواو على المعية، مانعين عطفه، وعلتهم في ذلك، أنّ المقصود من الكلام هو المعية لا التّشريك في الحكم، "فيكون الكلام على نيّة الإعراض عن تشريك ما بعد الواو في حكم ما قبلها إلى مجرّد معنى المصاحبة"[2].

وقد أعرب الغلاييني عن تأييده لمذهب المحققين قائلا: "والنّفس تواقة إلى إيجاب النصب على المعية، فيما لم يقصد به إلى التّشريك في الحكم"[3]، مراعاة للمعنى الذي يقصده المتكلم، معلّلا ما ذهب إليه المجوزون بعدم وجود مانع في القواعد النحوية يمنعهم من ذلك[4].

الحال

القضية الأولى: الخلاف في لزوم (قد) مع الفعل الماضي المثبت حالا

يقول الغلاييني: "أوجب البصريّون، إلّا الأخفش، لزوم (قد) مع جملة الماضي المثبت... فإن لم تكن ظاهرة فهي مقدّرة... والمختار قول الكوفيين والأخفش، وهي أنّها لا تلتزم إلا مع جملة الماضي التّي لم تشتمل على ضمير صاحب الحال..."[5].

---

[1] صلاح الدين خليل العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، دار البشير، ط1، جدة، 1990م/1410هـ، ص189،190.

[2] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص57.

[3] المرجع نفسه، ص57.

[4] المرجع نفسه، ص57.

[5] المرجع نفسه، ص82.

ذكر الغلاييني في هذا النص خلافا بين النّحاة البصريين والكوفيين حول مجيء (قد) مع الفعل الماضي المثبت في باب الحال، وإليك بعض تفاصيل هذا الخلاف:

اشترط البصريون في الفعل الماضي إذا تصدر جملة الحال أن تسبقه (قد) ظاهرة أو مقدرة[1]، ووافقهم الفراء من الكوفيين[2].

ولم يشترط ذلك الكوفيون فأجازوا مجيء الفعل الماضي حالا بدون (قد)[3]، ووافقهم الأخفش من البصريين[4].

واستدلّ البصريون لشرطهم هذا، بأنّ الحال من الأسماء والأفعال ما كان موجودا وقت الإخبار، والماضي هنا قد انقطع وانقضى، فلا يكون هيئة للاسم وقت وقوع الاسم منه أو به، وما كان غير موجود فكيف يصحّ أن يكون هيئة لوجود[5]، وأما الكوفيون فاستدلوا بالسماع والقياس.

السماع: قوله تعالى: "حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم" {سورة النساء|90}، والشاهد (حصرت)، وهو فعل ماض في موضع الحال، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي[6].

---

[1] ينظر: أبو بكر محمد ابن السراج، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، 1996م/1417هـ، الجزء1، ص216.

[2] ينظر: أحمد بن إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، دار المعرفة، ط2، بيروت، 2008م/1429هـ، الجزء1، ص489.

[3] ينظر: ابن هشام الأنصاري جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر، ط1، دمشق،1964م/1368هـ، ص229.

[4] ينظر: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط2، القاهرة، 1994م/1417هـ، الجزء4، ص123.

[5] ينظر: أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1986م/1406هـ، ص386.

[6] ينظر: محمد بن الجزري، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء2، ص251

القياس: فكما جاز أن يقع الماضي صفة للنّكرة جاز أن يقع حالا من المعرفة[1].

حاول البصريون إيجاد الكثير من التّخريجات لكن كلّها لا تخلو من التكلّف.

أما الغلاييني فقد اختار مذهب الكوفيين لما فيه من التيسير وعدم التكلّف، واعتمادهم على السماع والقياس.

القضية الثانية: الخلاف في حكم المصدر الواقع حالا

قال الغلاييني:"...فقال جمهور البصريين أنه منصوب على الحال وهو مؤوّل بوصف المشتقّ...وجعلوا هذه المصادر حالا، كما قالوا جائز والأولى أن يجعل ذلك مفعولا مطلقا مبيّنا للنوع فهو منصوب على المصدرية لا على الحالية "[2].

يحكي نص الغلاييني خلافا حول وقوع المصدر موقع الحال بين البصريين المجوزين لذلك، وآخرين معارضين، وإليك تفصيل ذلك:

قال ابن مالك: "ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كـ (بغتة زيد طلع)"[3].

وقع خلاف في إعرابه، فذهب سيبويه وجمهور البصريين[4] ومن تبعهم من النحاة إلى أن ما وقع فيه المصدر موقع الحال يعرب حالا بتأويله بوصف"ما ينتصب من المصادر، لأنه

---

[1] ينظر: علاء الدين أبو الحسن، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، مطبعة السنة المحمدية، ط1، القاهرة، 1956م/1375هـ، الجزء1، ص254.

[2] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص63.

[3] ابن عقيل الهمداني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص421.

[4] ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص15.

حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر وذلك قولك: قتلته صبرا ولقيته مفاجأة ...لأن المصدر هنا في موضع فاعل إذا كان حالا "[1].

وقال الكوفيون: منصوبة بالفعل الذي قبلها، وليست في موضع الحال[2].

أما أبو العبّاس ثعلب، فقد ذهب إلى تأويل هذا المصدر على المفعول المطلق، ويمكن أن نضيف إليه ما ذهب إليه السّيرافي.

يقول ابن يعيش: "وقد ذهب السيرافي إلى جواز أن يكون (أتانا زيد مشيا) مصدرا مؤكدا، والعامل فيه (أتانا) لأن المشي نوع من الإتيان"[3].

ويرى الأخفش والمبرد: أنّ المصادر الواقعة مواقع الأحوال هي مفاعيل مطلقة، وأن قبل كل مصدر فعل مقدر، ذلك الفعل هو الحال أي (زيد طلع يبغت بغتة)[4]، وقد ردّ ابن مالك هذا الوجه الإعرابي: أن ما ذهبوا إليه ليس بصحيح وعلل ذلك: "لأنه إذا كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل ولا يقتصروا على السماع ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول"[5].

ورجّح الغلاييني مذهب المبرد والأخفش وكذا مذهب الكوفيين كونها مفاعيل مطلقة لا أحوال، لأن المعنى على ذلك فلا حاجة إلى التأويل، كما قال ابن هشام: "على أن هذا تقدير حسن سهل"[6]

---

[1] أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(سيبويه)، الكتاب، الجزء1، ص370.

[2] ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص1571.

[3] موفق الدين يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، الجزء2، ص60.

[4] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص1571.

[5] جمال الدين الجياني الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، ص328.

[6] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص1571.

التّمييز

القضية الأولى: الخلاف في ورود التّمييز معرفة

قال الغلاييني: "وكثير من النّحاة ينصبون الاسم في نحو: ألم رأسه... على التشبيه بالمفعول به، ومنهم من لم يشترط تنكير التمييز، بل يجيز تعريفه... والحق إن المعرفة لا تكون تمييزا إلا إذا كانت في معنى التنكير..."[1]

ذكر الغلاييني في هذا النص خلافا بين فريقين من النحاة حول ورود التمييز معرفة، فرفض الفريق الأول ذلك، وأجازه الثاني، وإليك التفصيل:

ذهب البصريون إلى أن التمييز لا يكون إلا نكرة، أما الكوفيون فيجوزون كون التمييز معرفة [2].

يقول سيبويه: "ألا ترى أنه لا يكون إلا نكرة، كما أن هذا لا يكون إلا نكرة"[3]، ويعني بذلك: أن الحال لا ترد إلا نكرة، كما لا يرد التمييز إلا نكرة.

ويقول ابن السراج: "واعلم أن الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكرات..."[4].

وقد احتج البصريون لما ارتضوه بجملة من الأدلة أهمها: كثرة ما ورد من الشواهد في ورود التمييز نكرة باستقراء كلام العرب، "فالبصريون من قواعدهم أن الشيء المطرد والغالب

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص92.

[2] محمد بن آب القلاوي الشنقيطي- أحمد بن عمر الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، مكتبة الأسدي، ط1، مكة المكرمة، 2010 م/1431هـ، ص551.

[3] الحسن بن عبد الله السرافي أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2008م/1429هـ، الجزء1، ص295.

[4] أبو بكر بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، ص223.

هو القاعدة، وما عداه مما خالفها يؤول"[1]، إضافة إلى مضارعة التمييز للحال في كونه فضلة تأتي بعد تمام الكلام، "فكما أن الأصل في الحال أن تكون نكرة منصوبة، فكذلك التمييز[2].

أما الكوفيون وابن الطراوة، فقد جوزوا مجيء التمييز معرفة، يقول أبو حيان: "...وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة وورد منه شيء معرفة بـ (ال) وبالإضافة ..."[3].

وحجتهم في ذلك ما ورد في كل من القرآن وكلام العرب من نصوص جاء التمييز فيها معرفا، فمن القرآن قوله تعالى: "وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها" {القصص:58}، فقوله (معيشتها) تمييز جاء معرفا بالإضافة.

ومن كلام العرب قولهم:

"رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت، وطبت النفس يا قيس عن عمرو"

فلفظ (النفس) في هذا البيت يعرب تمييزا معرفا بـ (ال).

والذي مال إليه الغلاييني في جامع الدروس، القول برأي البصريين بأن التمييز لا يكون إلا نكرة، قياسا على المطرد الغالب من كلام العرب، وما خالف ذلك من التعريف بـ (ال) والإضافة يؤول معناه إلى النكرة.

---

[1] محمد بن آب القلاوي الشنقيطي، أحمد بن عمر الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، ص551

[2] عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، الرياض، 2007م/1428هـ، الجزء2، ص691.

[3] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص1633.

القضية الثانية: الخلاف في تمييز الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة وتسعين مجموع أم مفرد؟

قال الغلاييني: "وأما مع أحد عشر إلى تسعة وتسعين، فالتمييز مفرد منصوب...، وأما قوله تعالى: "وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا" {الأعراف:160} فأسباطا: ليس تمييزا لاثني عشرة بل بدل منه... لأن التمييز هنا لا يكون إلا مفردا، ولو جاز أن يكون مجموعا كما هو مذهب بعض العلماء لما جاز هنا جعل (أسباطا) تمييزا لأن الأسباط جمع سبط..."[1].

ناقش النص خلافا بين النحويين حول تمييز الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة وتسعين أيكون مفردا أم مجموعا؟.

ذهب جمهور النحاة إلى القول بأن "مفسر مابين عشرة ومائة واحد منصوب على التمييز"، أي: إن تمييز الأعداد المركبة من أحد عشر وإحدى عشر وتسعة وتسعين وتسع وتسعين يكون مفردا منصوبا على أن "جمعه وهو تمييز لا يجوز مطلقا"[2].

وقد ذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه الجمهور، يقول الشاطبي في شرحه للألفية: "أنه ذكر التمييز، ولم يبين كونه مفردا، أو مجموعا أو يجوز فيه الأمران، والحكم فيه الإفراد لا غير... وترك التقييد بالإفراد يوهم جواز كونه مجموعا، وذلك إخلال"[3].

في حين يجيز بعض العلماء ومنهم الفراء ورود التمييز مجموعا بعد العدد المركب[4]، واستدلوا في ذلك قوله تعالى: "اثنتي عشرة أسباطا" فقوله (أسباطا) تمييز –حسبهم– ورد بصورة الجمع.

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص87.

[2] محب الدين بن أحمد ناظر الجيش، شرح التسهيل، دار السلام، ط1، مصر، 2007م/1428هـ، الجز3، ص406.

[3] أبو إسحاق بن موسى الشاطبي، شرح الشاطبي لألفية ابن مالك، الجزء5، ص246.

[4] ينظر: محب الدين بن أحمد ناظر الجيش، شرح التسهيل، ص407.

وقد انتصر الغلاييني لرأي الجمهور من النحاة بأن التمييز بعد العدد المركب لا يكون إلا مفردا، مفندا حجة الخصوم حين استدلوا بالآية القرآنية، فلفظ (أسباطا)، لا يصح أن يكون تمييزا، و إنما هو بدل، والتمييز مقدر[1].

الاستثناء

القضية الأولى: الخلاف في حكم المستثنى بـ (خلا) و(عدا) و(حاشا)

يقول الغلاييني: "والحق الذي ترتاح إليه النفس أن تجعل هذه الأدوات (خلا وعدا وحاشا) في حالة نصبها ما بعدها، إما أفعالا لا فاعل لها ولا مفعول، وإما أحرف للاستثناء"[2].

في قول الغلاييني خلاف حول حكم المستثنى بـ (خلا) و(عدا) وحاشا باعتبار حرفية وفعلية كل منهم، إليك تفصيل القضية:

ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها لا تكون إلا حرفا، فلم يجوزوا فيه إلا الخفض وحجتهم في ذلك قولهم (حاشاي) دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك[3]

وقال الفراء والكوفيون هي فعل ودللوا على ذلك بأنها تتصرف تصرف الأفعال، والجر بعده بتقديم لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال[4]، واحتجوا كذلك بأن الحذف يدخله والحذف لا يكون في الحروف بل في الأفعال والأسماء[5] ولم ينقلوا ذلك في (خلا) و(عدا).

---

[1] كامل عوضيه، تحفة الطلاب في النحو والإعراب، مكتبة الأطلس للغة العربية، الجيزه، ص107.

[2] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص106.

[3] ينظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م/1415هـ، جزء1، ص244.

[4] ينظر: ناصر إبراهيم صالح النعيمي، مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، العدد2 2015م/1436هـ،المجلد 2، ص294.

[5] ينظر: أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، مكتبة الرشيد، ط1، السعودية، 1420هـ، ص397.

ذهب المرادي إلى إثبات صحة جواز الوجهين "أنها تكون حرفا فتجر كما ذكر سيبويه، وتكون فعلا فتنصب بمنزلة (خلا) و(عدا)، وهذا مذهب الجرمي والمازني والزجاج وهو الصحيح، لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان"[1]

وقد تشدد كل طرف لرأيه وجانب الصواب الطرفين في هذا المنع والله أعلم. أما الجرمي ومن معه فقد جمعوا بين الوجهين وقد ثبتا عن العرب بالدليل الواضح والبرهان الأكيد. وهو ما تبناه الغلاييني.

القضية الثالثة: الخلاف في اقتران (ما) المصدرية بـ (خلا) و(عدا)

قال الغلاييني: "وإذا اقترنت بخلا وعدا ما المصدرية وجب نصب ما بعدها، ولا يجوز جره...و أنت ترى ما فيه من التكلف والبعد بالكلام عن أسلوب الاستثناء، والذي تطمئن إليه النفس أن ما هذه ليست مصدرية. وإنما هي زائدة لتوكيد الاستثناء، بدليل أن وجودها وعدمه في إفادة المعنى..."[2]

يحكي الغلاييني خلافا حول (ما) التي تسبق (خلا) و(عدا) ومنه إلى خلاف حول حكم ما بعدها، فمنهم من يرى أنها مصدرية ومنهم من يبطل ذلك ويرى أنها زائدة.

---

[1] الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت،1992م/1413هـ، ص562.

[2] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص106.

"تدخل (ما) على(خلا) و(عدا) فتعينها حينئذ للفعلية، فلا يكون المستثنى بعدها إلا منصوبا، لأنّ (ما) المصدرية لا تدخل على الحروف[1]، وهذا مذهب الجمهور[2]

أجاز الكسائي والفارسي وجماعة جر المستثنى بعد (ماخلا) و(ماعدا) باعتبار (ما) زائدة لا مصدرية، وقيل سمع عن بعض العرب[3]

قال ابن خروف: "... وزعم الجزمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد، لأن (ما) لا تزاد قبل الجار بل بعدهنحو:"فبما رحمة" {آل عمران:109} وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه"[4].

سواء تجردا من (ما) أو قرن بها عند من أجاز الجر حينئذ فهما حرفان[5]

ولم يكن لمذهب الكسائي وأتباعه حجج قوية تؤيده وتجعله مستساغا، في حين نجد عدة أدلة تبطل ما ذهبوا إليه.

فقد رد الرماني على هذا القول: "لم يجز الجر هاهنا، لأنه لا يصح أن يوصل بالفعل وما جراه، وأجاز الكسائي الجر على زيادة ما وهو قبيح لأن ما لا تزاد أولا"[6]

رغم كل هذه الأدلة التي تبطل ما ذهب إليه الكسائي وجماعته قياسا وسماعا، إلا أن الغلاييني انتصر لرأيهم بعدا عن التكلف وللاقتراب بالكلام من أسلوب الاستثناء.

---

[1] ينظر: محمد بن الحسن الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، إدارة الثقافة والنشر جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية،ط1، السعودية، 1994م/1414هـ، الجزء2، ص722.

[2] ينظر: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(سيبويه)، الكتاب، ص377.

[3] ينظر: محمد بن الحسن الرضي، شرح الرضي، ص722.

[4] محمد بن أبي بكر الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب، مؤسسة التاريخ العربي، ط1، بيروت، 2007م/1428هـ، الجزء1، ص608.

[5] ينظر: السيد أحمد زيني دحلان، الأزهار الزينية، دار الكتب العلمية، بيروت، ص182.

[6] أبو الحسن الرماني، معاني الحروف، دار الشروق، ط2، جدة، 1981م، ص106.

المنادى

القضية الأولى: الخلاف في وصف (اللهم)

قال الغلاييني: "...ولا يجوز أن توصف (اللهم)، لا على اللفظ ولا على المحل، على الصحيح، لأنه لم يسمع، وأما قوله تعالى: "قل اللهم فاطر السموات والأرض" [الزمر:46]، فهو على أنه نداء آخر، أي: قل: اللهم، يا فاطر السموات"[1].

يمثل النص خلافا بين النحاة حول وصف (اللهم)، فمنعه فريق وأجازه فريق آخر، وإليك تفصيل هذه المسألة:

اختلف سيبويه والمبرد والزجاج حول إعراب الاسم بعد (اللهم) في قوله تعالى: "قل اللهم فاطر السموات والأرض"، فذهب سيبويه إلى توجيهه على النداء الثاني بتقدير (يا)، في حين ذهب المبرد والزجاج إلى توجيهه على الصفة[2]، فكأنه قال: اللهم، يا فاطر السموات، فحصله سيبويه على أنه نداء مستأنف.

وقد علل الصيمري ما ذهب إليه سيبوبه في هذه المسألة قائلا: "ومنع سيبويه من صفة (اللهم)، لأنه لفظ لا يقع إلا في النداء كقولهم: يا هناه، ويا نومان، وما أشبه ذلك، وليس شيء منه يوصف" [3]، فلفظ (اللهم) لا يوصف كما لا توصف الأسماء المختصة بالنداء.

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص114.

[2] محمد بن الحسن الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، جامعة، ص384.

[3] عبد الرحيم أبو الفضل، شرح التبصرة والتذكرة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2002م/1423هـ، الجزء1، ص213.

يقول السيوطي: "وقال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه، لأنه لم يسمع فيه مثل: اللهم الرحيم ارحمنا. والآية ونحوها محتملة للنداء"[1]، منتصرا بذلك لرأي سيبويه ويرى أن حجته فيما ارتضاه هو عدم سماع مثل ذلك فيما ورد من كلام العرب.

ويقول ابن عقيل: "ومذهب الخليل سيبويه أنه لا يوصف لكونه مع الميم كالصوت، أي غير متمكن من الاستعمال"[2]، فلما دخلت لفظة (اللهم) بين قوسين دائرة مالا يوصف من الأصوات وجب ألا توصف.

أما المبرد والزجاج فهما يعدان (فاطر) صفة لـ (اللهم) لا نداء ثان خلافا لسيبويه ومن تبعه.

يقول المبرد مفندا رأي سيبويه: "...ولا يجوز عنده وصفه، ولا أراه كما قال..."[3]، ويردف الزجاج قائلا: "وزعم سيبويه أن هذا الاسم لا يوصف لأنه قد ضمت إليه الميم... والقول عندي أن (مالك الملك) صفة الله، وأن (فاطر السموات والأرض) كذلك...، وذلك أن الاسم ومعه الميم بمنزلته ومعه (يا) فالا تمنع الصفة مع الميم كما لا تمنع مع (يا)"[4].

يرى النحويان أن الميم الداخلة على لفظ الجلالة لم تغيره عما كان قبله، فالميم هنا جاءت عوضا عن ياء النداء المحذوفة، وعليه يجوز وصف (اللهم) كما يجوز وصف (يا الله).

وقد أيد الغلاييني سيبويه فيما ذهب إليه من منع وصف لفظ (اللهم) تعويلا عن قلة سماع مثل هذا التركيب في استعمال العرب.

---

[1] بهاء الدين ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، جامعة أم القرى،ط1، السعودية، 1982م/1402هـ، الجزء2، ص511.

[2] عثمان ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، وزارة الأوقاف، العراق، 1982م/1402هـ، الجزء1، ص291.

[3] أبو العباس بن يزيد المبرد، المقتضب، ص239.

[4] أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، ط1، بيروت، 1988م/1408هـ، الجزء1، ص394.

القضية الثانية: الخلاف في أصل الياء حرف نداء أم حرف تنبيه؟

قال الغلاييني: "قد يحذف المنادى بعد (يا) كقوله تعالى: "يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما " [النساء:73]،... والحق أن (يا) أصلها حرف نداء، فإن لم يكن منادى بعدها كانت حرفا يقصد به تنبيه السامع إلى ما بعدها"[1].

أدرج الغلاييني في هذا النص بعض الشواهد من القرآن وكلام العرب مما جاء في ظاهرها حذف المنادى مع الإبقاء على الياء للدلالة عليه، وقد اختلف النحاة في أصل هذه الياء، أهي حرف نداء لمنادى محذوف، أم هي حرف تنبيه؟.

ويمكننا أن نقسم هذا الخلاف النحوي إلى مسألتين:

الأولى: أصل (يا) النداء الداخلة على (ليت):

ذهب جمهور النحويين[2] إلى أن (يا) النداء الداخلة على (ليت) للتنبيه، وليست للنداء كقوله تعالى: {يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما} [النساء:73]، وردوا ذلك إلى أن ثبوت المنادى بين الياء و (ليت) غير محذوف فإدعاء الحذف فيه مردود[3].

وقد ذهب نحاة آخرون[4] أمثال أبي البركات الأنباري[5] والعكبري[6] إلى أن (يا) إنما هي حرف نداء لمنادى محذوف تقديره: (يا قوم ليتني)[7].

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص118.

[2] أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1975م/1395هـ، ص514.

[3] محمد بن عبد الله الجياني الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، ص390.

[4] محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي، البحر المحيط في التفسير، ص 292.

[5] ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ص259.

[6] أبو البقاء بن الحسين العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص372.

[7] ينظر: أحمد القاضي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، ص566.

الثانية: أصل (يا) النداء الداخلة على فعل الأمر:

اختلف النحاة في أصل ياء النداء عند دخولها على فعل الأمر على قولين[1]:

الأول: قول كثير من النحويين كالفراء[2] والمبرد[3] وقطرب[4] وغيرهم، ونسبهم البعض إلى الكوفيين[5] إن حرف نداء لمنادى محذوف قبل فعل الأمر و ساقوا في سبيل صحة مذهبهم هذا أدلة كثيرة نذكر منها:

قول العرب[6]: (ألا يا ارحمونا) أي: (ألا يا هؤلاء ارحمونا) وكذا قول الشاعر[7]:

فقلت ألا يا اسمع نعظك بخطة فقلت سميعا فانطقي وأصيبي

والمراد: (ألا يا هذا اسمع)

أما الثاني: فهو قول الأخفش[8] وأبي علي الفارسي[9] والرماني[10]، ونسبه البعض إلى البصريين[11] والمتمثل في أن (يا) النداء الداخلة على فعل الأمر حرف يقصد به تنبيه لا النداء، يقول سيبويه مؤيدا أصحاب هذا الرأي: "وأما (يا) فتنبيه، ألا تراها في النداء، وفي

---

[1] ينظر: المرجع السابق، ص563،564.

[2] أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ص290.

[3] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ص196.

[4] عبد الرحمان بن زنجلة أبو زرعة، حجة القراءات، ص527.

[5] الطبري معروف الحرستاني، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ص93.

[6] أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ص290.

[7] المرجع نفسه، ص402.

[8] أبو الحسن الأخفش الأوسط، معاني القرآن للأخفش، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1990م/1411هـ، الجزء2، ص429.

[9] الحسن بن أحمد الفارسي أبو علي، المسائل العضديات، مكتبة النهضة العربية، ط1، بغداد، 1986م/1406هـ، ص221،223،224.

[10] أبو الحسن الرماني النحوي، معاني الحروف، ط1981،2م، ص93.

[11] الطبري معروف الحرستاني، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ص93.

الأمر كأنك تنبيه المأمور..."[1] ، ومن جملة ما استدلوا به قولهم أن المنادى معتمد المقصد، فإذا حذف تناقص المراد، فلزم على هذا أن تكون (يا) لمجرد التنبيه من غير نداء[2].

وقد اختار الغلاييني من قول ما ذهب إليه الأخفش وأصحابه بأن (يا) تكون حرف للتنبيه إذا لم يتبعها منادى، على أن الأصل في النداء.

القضايا الخلافية التي سكت عنها الغلاييني:

يعرض المؤلف في كتابه جملة من القضايا الخلافية بين النحاة مبيّنا ما ذهب إليه كلّ فريق، ويفاضل بينها، فهو حينا يرجّح بعضها على بعض، وحينا آخر يبطل ويضعف رأي من خالفه، وقد يحكي الخلاف أحيانا أخرى مجرّدا من التّرجيح أو الاختيار مكتفيا بتسليط الضّوء على ما جاء به كلّ فريق من آراء و حجج. و من أمثلة ذلك نذكر:

القضية الأولى: إلباس الفاعل بالمبتدأ

يقول الغلاييني: "...ولك في المثال الآخر تقديم (علي) على الفعل والمفعول به، نحو: "علي أكرمني" غير أنه يكون حينئذ مبتدأ، على رأي البصريين ويكون الفاعل ضميرا مستترا يعود إليه".[3]

يعرض الغلاييني في هذا النص الخلاف بين الكوفيين والبصريين حول تقديم الفاعل على فعله، فيرى الفريق الأول بجوازه، أما الفريق الثاني –وهم الأغلبية– فيرى بالمنع، وإليك تفصيل المسألة:

---

[1] سيبويه، الكتاب، ص224.

[2] أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني، ص514.

[3] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص09.

استدلّ الكوفيون[1] على جواز تقديم الفاعل على رافعه، بوروده عن العرب في نحو قول الزباء:

ما للجمال مشيُها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا

فقد رأوا أنّ (مشيُها) لا تكون إلاّ فاعلا مقدّما لـ (وئيدا) ورفضوا أن تكون مبتدأ لعدم وجود خبر له. وأكّد ذلك قول إبراهيم أنيس موافقا رأي الكوفيين: " لا شكّ أنّ تحديد موضع المسند إليه في جملة من الجمل يترتّب عليه أن يتحدّد موضع المسند فتقدّم أحدهما يستلزم تأخر الثاني، والعكس صحيح"[2] ، أي أنّ الفاعل يبقى فاعل ولا يؤثر فيه إن تقدّم أو تأخّر قياسا على ما ورد عن العرب.

أمّا الآخر: فهو مذهب البصريين الذين منعوا تقديم الفاعل على المسند إليه، ورأوا أنّه بذلك يفقد وظيفته الفاعلية فيعرب مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي بعده، والدّليل على ذلك ما جاء عن ابن عقيل : "حكم الفاعل التّأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو: قام الزيدان، وزيد قائم غلاماه، وقام زيد، ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول الزيدان قام ولا زيد غلاماه قائم ولا زيد قام هو، وهذا مذهب البصريين، و أمّا الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كلّه"[3]

كما يرون أنّ الفعل وفاعله جزأين لكلمة واحدة، فلا يجوز تقديم جزئها الثاني على الأوّل، وأنّ تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وهذا ما أكّده الجرجاني في قوله: "واعلم أنّ الفاعل كالجزء من الفعل ولذلك لم يجز تقديمه عليه"[4]

---

[1] ينظر: ابن العقيل، شرح ابن عقيل الهمداني، ص466

[2] ابراهيم أنيس، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1994م، ص306.

[3] بهاء الدين بن عقيل،شرح ابن عقيل، دار الفكر، ط2، دمشق،1985م، الجزء2، ص77.

[4] عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، دار الرشيد،ط1، العراق، الجزء1، ص327.

فنجد أنّ الكوفيين ذهبوا إلى جواز تقديم الفاعل على رافعه مستدلّين في ذلك بوروده عن العرب – تمسّكا بقول الزباء– [1]، وبعده عن التّكلّف[2].

أمّا البصريون فقد ارتكنوا إلى منع ذلك، مبررين في عدم جواز التقديم أحدهما: أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدّم أحدهما عن الآخر وضعا، وثانيهما: أنّ تقديم الفاعل يوقع في اللّبس بينه وبين المبتدأ[3].

نلاحظ أن الغلاييني لم ينتصر لأي فريق من الفريقين السابقين في هذه المسألة سكت عن الإدلاء برأيه في هذه المسألة واكتفى بعرض موقف فريق البصريين،على الرّغم من أنّ هذا الخلاف ليس خلافا عابرا وليس مجرّد اختلاف في وجهة النّظر، ولكنّها مسألة كبيرة ومعقّدة، فهي تعني أنّ الجملة تحتمل أن تكون اسمية وفعلية في نفس الوقت، وهو وضع في منتهى الخطورة خصوصا على الناشئة[4].

---

[1] جمال الدين عبد الله العقيلي، شرح ابن عقيل، ص465.

[2] يسري سلال، تقديم الفعل على الفاعل، ثغرة النحو العربي المؤسفة، موقع نحو دوت كوم؛ 2019/03/30، بتوقيت 8:40م، www.alnahw.com.

[3] جمال الدين عبد الله العقيلي، شرح ابن عقيل، مصدر سابق، الجزء1، ص465.

[4] يسري سلال، تقديم الفعل على الفاعل، ثغرة النحو العربي المؤسفة، موقع نحو دوت كوم؛ 2019/03/30، بتوقيت 8:40م، www.alnahw.com.

القضية الثانية: أثر إعمال الثاني في المتنازعين

قال الغلاييني: "وذهب الكسائي ومن تابعه إلى أنه إذا أعملت الثاني في الظاهر لم تضمر الفاعل في الأول بل يكون فاعله محذوف لدلالة ما بعد عليه ... فإن جعلت زهيرا فاعلا لـ (سر)، كان فاعل "أكرم" –على رأي سيبويه و الجمهور– ضميرا مستترا يعود إليه ... والحقّ أن لكل وجها وأن الإضمار وتركه على حد سواء...".[1]

اختلف نحاة الكوفة والبصرة في مسألة أثر إعمال الثاني في المتنازعين، فيرى نحاة الكوفة أنه إذا أعمل الثاني في الظاهر امتنع إضمار الفاعل في الأول، فالفاعل – حسبهم محذوف خلافا لنحاة البصرة الذين يضمرون في الأول فاعلا. وإليك تفصيل الخلاف:

قال ابن الحاجب: "فإن أعلمت الثاني، أضمرت الفاعل في الأول على وفق الظاهر، دون الحذف خلافا للكسائي، وجاز خلافا للفراء مثل: "ضربني وضربت زيدا"، وحذفت المفعول إن استغنيت عنه، وإلا أظهرت"[2].

ينتصر ابن الحاجب لرأي البصريين في إضمار الفاعل في الأول المهمل من المتنازعين معارضا بذلك الكسائي، تجويز إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعل خلافا للفراء، (لأنه يلزم على تقدير إعماله: إما الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور، أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي، بل يجب عنده إعمال الفعل الأول)[3].

قال الرضي: "هذا بيان أنه إذا أعلمت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الأول فقال: "الأول إذن إما أن يطلب المتنازع للفاعلية أو للمفعولية، فإن كان الأول... فالبصريون يضمرون في الأول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع... والكسائي يحذف الفاعل من الأول حذرا من الإضمار قبل الذكر"[4].

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص20.

[2] محمد بن الحسن النجفي الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ص180.

[3] المرجع نفسه، ص180.

[4] المرجع نفسه، ص180.

عرض الرضي موقف كل من المدرستين الكوفية والبصرية في القضية ذاتها، مردفا ذلك بتعليل موقف الكسائي القائل بمنع الإضمار في الفاعل مع الحذف "وذلك لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر، لأنه قد جاء بعده ما يفسر في الجملة..."[1].

وقد ناقش الغلاييني – علاوة على طرح المسألة الخلافية وعرض آراء كل فريق– مختلف الأدلة التي تعضد ما ذهب إليه كل من البصرة والكوفة دون الانتصار لأي طرف منهما، فلكل –حسب رأيه– حجج قوية ومقنعة قد ثبت في كلام العرب ما يؤيدها، فالقول بالإضمار أو تركه سيان، ولا يعدو أثر الخلاف كونه مقصورا على التثنية والجمع.

القضية الثالثة: الخلاف في حكم تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصلي

قال الغلاييني:" أمّا المجرور بحرف جر أصلي، فقد منع الجمهور تقدّم الحال عليه، فلا يقال: (مررت راكبة بسعاد، وأخذت عاثرا بيد خليل)، بل يجب تأخير الحال، وأجاز تقدّمه ابن مالك وغيره، وجعلوا منه قوله تعالى: "وما أرسلناك إلّا كافّة للناس" سبأ: 28 ، وجعل بعضهم جواز تقدّمها عليه مخصوصا بالشّعر..."[2]

عرض الغلاييني في نصه هذا مسألة خلافية في حكم تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي، بين مانع و مجيز، دون أن يرجّح أحدهما، إليك تفصيل ذلك:
ذهب جمهور النحويين إلى أنّه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر

[1] بن الحسن النجفي الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ص181.
[2] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص67،68.

أصلي، وهو رأي سيبويه[1]، وتبنّاه من المتأخّرين ابن هشام[2]، والشّاطبي[3]، والأشموني[4]، قال المبرد:" وتقول مررت راكبا بزيد، إذا كان (راكبا) لك، فإن أردت أن يكون لزيد لم يجز"[5]

و من حججهم في ذلك: أنّ العامل في الحال وفي صاحبها هو حرف الجرّ، فلا يمكن تقديم الحال على عامله[6]، كما قالوا أنّه لم يسمع من العرب.

أما الكوفيون[7] فكان لهم رأي مخالف، فقد ذهبوا إلى جواز تقديمها على صاحبها، وتبعهم في ذلك الفارسي وابن كيسان وابن برهان [8]، وابن جني[9]، وأبو حيان[10]، والسيوطي[11]، قد قال ابن مالك مؤيدا الجواز : (ولا أمنعه فقد ورد)، ويقصد أنه ورد في كلام العرب تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجرّ، وقد استشهد بقول الشاعر:

لئن كان برد الماء هيمان صاديا إليّ حبيبا إنّها لحبيب

فهيمان، وصاديا: حالان متقدّمان على صاحبهما الضمير (ياء المتكلّم) المجرور بحرف جر أصلي (إلى)[12]

---

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب، الخانجي، ط3، القاهرة، 1408هـ_1988م، الجزء2، ص124.

[2] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، دار الفكر، الجزء2،ص324.

[3] ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، جامعة أم القرى، ط1، السعودية، 1428هـ_2007م، الجزء2،ص43.

[4] ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية بن مالك، الجزء2،ص183.

[5] المبرد، المقتضب، وزارة الأوقاف المصرية، ط1، القاهرة، 1415هـ-1994م، الجزء4، ص171.

[6] ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، الخانجي، ط1، مصر، 1413هـ-1992م، الجزء3،ص15.

[7] ينظر: الاشبيلي السبتي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1407هـ-1986م،الجزء1،ص314.

[8] ينظر: جمال الدين الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، دار الهجر، ط1، مصر، 1410هـ-1990م، الجزء2، ص337.

[9] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ص321.

[10] ينظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، 2010م، الجزء7، ص281.

[11] ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الجزء4، ص26.

[12] ينظر:ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الجزء2، ص264، 265.

أمّا المجيزون فقد احتجّوا بالقياس والسّماع:

القياس:

على أنّ العامل في الحال على الأصحّ هو الفعل الذّي يتعلّق به الجار، فلا يمتنع بهذا تقديم الحال على الفعل[1]، كون أنّ الاسم المجرور بحرف جر مفعول في المعنى، فبذلك لا يمتنع تقديم حاله عليه، قياسا على تقديم الحال على المفعول به[2]

السماع:

من القرآن: قوله تعالى: "وما أرسلناك إلّا كافّة للنّاس"، هنا تقدّمت الحال (كافّة) على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي (للنّاس)، فالأصل: وما أرسلناك إلّا للنّاس كافّة.

من كلام العرب: قول الشاعر:

"إذا المرء أعيته المروءة ناشئا فمطلبها كهلا عليه شديد"[3]

فالأصل في ذلك: عليه كهلا، لكن قد قدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي (عليه).

اكتفى الغلاييني في طرحه بذكر الخلاف بين النحويين في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي، بين مانع ومجيز، دون أن يبدي رأيه في هذا كلّه.

---

[1] ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ص15.

[2] ينظر: جمال الدين الجياني، شرح الكافية الشافية، جامعة أم القرى، ط1، مكة المكرمة، 1402هـ-1982م، الجزء2، ص744.

[3] ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، الخانجي، ط4، القاهرة، 1418هـ-1997م، الجزء3، ص220.

الفصل الثاني:

الدراسة التحليلية لاختيارات الغلاييني النحوية

- تعبيرات الغلاييني في اختياراته النحوية.
- الدلالة الوظيفية لتعبيرات الغلاييني في اختياراته النحوية.
- الأسس التي قامت عليها اختياراته.
- منهجه في الاحتجاج لاختياراته غير الإعرابية.
- منهجه في الاحتجاج لاختياراته الإعرابية.
- موقفه من المذاهب النحوية.
- دراسة تحليلية لبعض القضايا النحوية المسكوت عنها.

1) تعبيرات الغلاييني في اختياراته النحوية:

تنوعت مصطلحات الغلاييني عندما يختار ويرجّح، ولما كان الحديث في المسألة النحوية يتكرر– وهو كثير في جامع الدروس العربية– فقد كثر تكرار بعض التعبيرات والألفاظ.

ويمكن أن نقسم تعبيراته في اختياراته النحوية والإعرابية إلى ما يلي:

أ– تعبيرات تدلّ على الاختيار مع الجزم القاطع:

وقد رتّبتها حسب كثرة مجيئها في جامع الدروس العربية (باب المنصوبات)، فجاءت على النحو الآتي:

1. "الحق" ، وقد جاء في ستة عشر موضعا[1]، كما جاء مضافا (حقه) في موضعين[2].
2. " الصحيح"، وقد جاء في ثمانية مواضع[3]، ورد بصيغة اسم التفضيل (الأصح) في خمسة مواضع[4]، كما ورد منفيا (لا يصح) في موضع واحد[5].
3. "المختار"، وقد جاء في ستة مواضع[6]، منها ماجاء منفيا (وليس ذلك بالمختار) في موضع واحد[7].

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص117،106،102،92،74،63،59،56،29،26،20،12،11.

[2] المرجع نفسه، ص20،12.

[3] المرجع نفسه، ص114،71،68،60،59،50،30.

[4] المرجع نفسه، ص71،68،59،30.

[5]. المرجع نفسه، ص60.

[6] المرجع نفسه، ص94،82،80،79،78،75.

[7] المرجع نفسه، ص78.

ب- تعبيرات تدلّ على التّرجيح: وقد ورد ذكرها كالآتي:

- "الأولى"، وقد جاء في سبعة عشر موضعا[1]، كما جاء معطوفا عليه كلمة (الأكثر)، أي: (أولى وأكثر) في موضع واحد[2]، وكلمة (الأشهر)، أي: (الأولى والأشهر) في موضع واحد[3].
- "الأكثر"، وقد جاء في ثلاثة عشر موضعا[4].
- "الراجح"، وقد جاء في سبعة مواضع[5]، منها ما جاء بصيغة أفعال (ترجح، نرجح) في أربعة مواضع[6].

بالإضافة إلى تعبيرات أخرى وردت في موضع أو موضعين على الأكثر منها:

- "الفصيح" : وقد جاء في موضعين[7].
- "الصواب": وقد جاء في موضع واحد[8].
- "الأفضل": وورد في موضع واحد[9].
- "أحسن": وورد في موضع واحد[10].
- "و ما قولهم ببعيد من الصواب"[11].

---

[1] المرجع السابق، ص123،111،108،104،100،98،97،96،89،88،52،31.

[2] المرجع نفسه، ص108.

[3] المرجع نفسه، ص123.

[4] المرجع نفسه، ص118،114،108،80،56،48،46،36.

[5] المرجع نفسه، ص56،52،51،18،17.

[6] المرجع نفسه، ص51،18،17.

[7] المرجع نفسه، ص56،23.

[8] المرجع نفسه، ص45.

[9] المرجع نفسه، ص55.

[10] المرجع نفسه، ص23.

[11] المرجع نفسه، ص11.

- "وهو ما يظهر أنه الحق"[1].
- "والنفس تواقة إلى..."[2].
- "المشهور"[3].
- "وهو الأقرب"[4].
- "هذا أكثر كلام العرب"[5].
- "وهو قول في نهاية الحذق والتدقيق"[6].

وقد تختلف وجهات النّظر في عد ما ذكرناه سابقا من التّعبيرات مرجّحة من غير جزم، لكن ممّا جعلنا نرجح كونها كذلك أن دلالتها- كما يظهر لنا والله أعلم- لاتدلّ على القطع و البت في المسألة النحوية.

ج- تعبيرات تدل على تضعيف رأي المخالفين:

كان الغلاييني عندما يختار أو يرجّح، يشفع هذا الاختيار والتّرجيح غالبا بردّ القول الثاني، أو تضعيفه أو رفضه، ونحو ذلك. وله في ذلك تعبيرات كثيرة منها:

- "ومن الخطأ أن يقال"[7].
- "وجعل الجمهور ذلك من الشذوذ"[8].

---

[1] المرجع السابق، ص31.
[2] المرجع نفسه، ص57.
[3] المرجع نفسه، ص42.
[4] المرجع نفسه، ص43.
[5] المرجع نفسه، ، ص47.
[6] المرجع نفسه، ص106.
[7] المرجع نفسه، ص42.
[8] المرجع نفسه، ص13.

- "ضرورة لا يحسن ارتكابها عند الجمهور"[1].
- "وذلك قبيح"[2].
- "كما زعم جمهور من النحاة"[3].
- "وهذا ممتنع"[4].
- "وهذا ظاهر الفساد"[5].
- "وذلك واضح البطلان"[6].
- "ويضعف أن يقال"[7].
- "على ضعف"[8].
- "ذلك شاذ مخالف للقاعدة"[9].
- "والنفس غير مطمئنة إلى هذا..."[10].
- "الذوق اللغوي يأباه"[11].
- "كما توهم بعض أصحاب الحواشي"[12].
- "وهو قليل"[13].

---

[1] المرجع السابق، ص20.

[2] المرجع نفسه، ص20.

[3] المرجع نفسه، ص33.

[4] المرجع نفسه، ص54.

[5] المرجع نفسه، ص55.

[6] المرجع نفسه، ص55.

[7] المرجع نفسه، ص55.

[8] المرجع نفسه، ص88.

[9] المرجع نفسه، ص77.

[10] المرجع نفسه، ص80.

[11] المرجع نفسه، ص78.

[12] المرجع نفسه، ص82.

[13] المرجع نفسه، ص66.

- "ضعيف"[1].
- "خلافا لكثير من العلماء"[2].
- "وأنت ترى ما فيه من التكلف"[3].
- "شاذ نادر"[4].

ومن خلال دراسة المسائل النحوية السابقة في الفصل الأول، تبيّنت لي بعض الأمور التي تتصل باختياراته وتعبيراته وهي:

أولا: عدم ميل الغلاييني إلى الجزم القاطع في كثير من الخلافات النحوية، ولعلّ ذلك يدل على سعة اطّلاعه وفطنته واعتداله في منهجيته العلمية.[5]

ثانيا: أنّ الغلاييني في مواضع لا يصرّح باختياره في جامع الدروس العربية، وإنما يستخدم تعبيرات غير صريحة، وهي تعبيرات تدلّ على أنّ المؤلّف يميل إلى رأي معين، ويفضله على نقيضه من غير إبطال صريح للقول الآخر، وذلك أن مجرد الاستحسان لمذهب ما لا يؤخذ كدليل قائم يلغي ما خالفه من مذاهب أخرى.

ثالثا: يصرح الغلاييني في عدد من المواضع بما يدلّ على تضعيف قول المخالف، ولعلّ قوة الحجّة عنده، وضعفها عند المخالف هو ما دعاه إلى التّصريح.[6]

---

[1] المرجع السابق، ص88.

[2] المرجع نفسه، ص92.

[3] المرجع نفسه، ص116.

[4] المرجع نفسه، ص113.

[5] ينظر: مجدي إبراهيم محمد الصافي، مظاهر دلالية في تعبيرات الغلاييني في اختياراته النحوية، ص26.

[6] ينظر: مجدي إبراهيم محمد الصافي، مظاهر دلالية في تعبيرات الغلاييني في اختياراته النحوية، ص21.

2) الدّلالة الوظيفيّة لتعبيرات الغلاييني في اختياراته النحوية:

كثيرا ما يحكي الغلاييني آراء النحويين، فيرجّح بعضها على بعض، باستعمال ألفاظ و تعبيرات مختلفة، تختلف حسب المسألة المطروحة ورأيه فيها، سنأخذ بعض هذه التعبيرات في اختياراته النحوية، و نحاول أن نكشف عن دلالتها الوظيفيّة:

- "**الحقّ**"[1]: استعمل الغلاييني المصدر (والحقّ) في ستة عشر موضعا، كما سبق ذكره، فاستعماله للمصدر دلالة على قوة جزمه بهذا الرأي، كون أنّ المصدر هو الأصل على الأرجح، ولأنّه يدلّ على مطلق الحدث[2] وقد نعوز استعماله لهذا اللفظ بالتّحديد في المسائل المذكورة إلى قوّة الأدلة و لكثرة الشّواهد على صحة رأيه وبطلان الرأي الآخر وذلك بعد دحضه بجملة من الشواهد والحجج والأدلّة و ذلك باستعمال جملة من التعابير الدالّة على ذلك مثل: "وهذا ممتنع"[3]، "وهذا ظاهر الفساد"[4] ، "وذلك واضح البطلان"[5] ، "ويضعف أن يقال"[6] و "على ضعف"[7] فهي تدلّ على التّرجيح الجازم.
- "**الأولى** "[8] و "**الأكثر**"[9]: جاءت على صيغة (أفعل) وهو صيغة التّفضيل، و لعلّه يستعملها إذا كان المذهبان صحيحين من مذاهب النّحاة، لكنّه بفضّل مذهبا على

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص11، 12، 20، 26، 29، 56، 59، 63، 74، 92، 102، 106، 117.

[2] السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1992م، ص58.

[3] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص54.

[4] المرجع نفسه، ص55.

[5] المرجع نفسه، ص55.

[6] المرجع نفسه، ص55.

[7] المرجع نفسه، ص88.

[8] المرجع نفسه، ص123،111،108،104،100،98،97،96،89،88،52،31.

[9] المرجع نفسه، ص118،114،108،80،56،48،46،36.

آخر، لسبب ما، وغالبا ما يكون السبب هو البعد عن التكلّف، فيستحسن المذهب الأبسط والأيسر للفهم.

- **"وما قوله ببعيد من الصّواب"[1]:** استعمال الغلاييني لهذه العبارة يدلّ على عدم استبعاده لهذا القول أي المذهب، غير أنّه لم يجزم في ذلك ولم يبنّاه، لقلّة الأدلّة والحجج عنده.
- **"والنفس توّاقة إلى..."[2]:** استعمل الغلاييني هذا التعبير (توّاقة) على وزن (فعّالة) و هي صيغة مبالغة مرّة واحدة فيما وضعت عليه يدي _باب المنصوبات_ فصيغة المبالغة تدلّ على شدّة الميل للرّأي المختار، لكن ندرة استعماله لهذا التّعبير تدلّ على ميله للمنهج العلمي الدّقيق و الدّليل على ذلك استعماله لعبارة: "وهو قول في نهاية الحذق والتدقيق"[3]

3) <u>الأسس التي قامت عليها اختياراته</u>:

قامت اختيارات الغلاييني النحوية والإعرابية على أسس كثيرة، أهمّها:

أ – الاعتداد بالقراءات وعدم تخطئة القراء:

اعتمد الغلاييني على القراءات المتواترة، من غير ترجيح بعضها على البعض الآخر، فهي في درجة ثابتة على النبي صلى الله عليه وسلم. ومن ذلك ما قد مر بنا فيما سبق في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

---

[1] المرجع السابق، ص11.

[2] المرجع نفسه، ص57.

[3] المرجع نفسه، ص106.

حيث ذهب الكوفيون والأخفش إلى أن العطف على الضمير المجرور يجوز في القراءات السبعة مطلقا، ودليلهم في ذلك قولهم تعالى: {واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام} [النساء:01] بالخفض على قراءة حمزة وهو ما اختاره الغلاييني ومال إليه ومن الأمثلة في ذلك أيضا: قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي في قوله تعالى:{ أو جاءوكم حصرت صدورهم} [النساء:92]، والشاهد (حصرت) وهو فعل ماض جاء في موضع الحال دون أن تسبقه (قد).

ب- البعد عن التكّلف والاعتداد بالسماع:

من الأسس التي قامت عليها اختيارات الغلاييني عدم التكلف والتمحّل في المسائل النحوية، لذا فهو يختار من المذاهب والأقوال أبعدها عن ذلك، والمنهج السّوي هو الأخذ بالمسموع من القرآن وما ثبت من كلام العرب، ومن أمثلة ذلك: رأيه في حكم إضافة (بينما) و(بينا) إلى الجملة بعدها، حيث رفضها الغلاييني في حين أجازها آخرون، وهو رأي استحسنه ومال إليه نظرا لما فيه من تيسير وبعد عن التكلف[1].

وقد اعتمد الغلاييني على السماع في اختياراته النحوية والإعرابية، وعول عليه في المسائل الخلافية.

ج- مراعاة القواعد النحوية التي ثبتت بالاستقراء واحترام ما أجمع عليه النحويون:

كان الغلاييني يراعي القواعد النحوية في اختياراته، وهذا يتجلى ويكثر في إعرابه لبعض الآيات، فمن ذلك أنه رفض أن يعرب لفظ (أسباطا) تمييزا في قوله تعالى: {وقطعناهم اثنتي عشر أسباطا} [الأعراف:171]، لأن ذلك يهدم القاعدة النحوية المشهورة، والتي تتمثل في موافقة العدد (واحد، واثنين، وعشرة) للمعدود، وهو مخالف لما جاء في الآية.

[1] ينظر: مصطفى الغلييني، جامع الدروس العربية، ص43.

د- ما لا يحتاج إلى تأويل أولى ممّا يحتاج إلى تأويل:

مر -فيما سبق- مسائل كثيرة قامت على هذا الأساس الصحيح، فالرأي الخالي من التأويلات والتقديرات والحذوفات أولى وأصوب مما يحتاج إلى تأويل، ومن أمثلة ذلك أن الغلاييني في مسألة المصدر الواقع حالا، اختار مذهب الكوفيين والمبرد والأخفش في كون هذه المصادر مفاعيل مطلقة لا أحوالا تؤول بوصف مشتق، لأن المعنى على ذلك فلا حاجة إلى التأويل.[1]

4) منهجه في الاحتجاج لاختياراته غير الإعرابية:

أ- السّماع:

لغة: لا يخرج معنى السماع لغة عن المسموع والإصغاء والإنصات[2]

عرّفه ابن منظور:" والسّماع كلّه الذّكر المسموع الحسنالجميل"[3]

اصطلاحا: عرّفه أبو البركات الأنباري بقوله:"الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارجي من حدّ القلة إلى حدّ الكثرة "[4]، وفسره السيوطي بقوله:"ما ثبت في كلامي من يوثق بفصاحته"[5].

---

[1] ينظر: المرجع السابق، ص63.

[2] ينظر: أحمد بن فارس زكريا، معجم مقاييس اللغة ، دار الفكر، 1997م، المادة(سمع)، الجزء3، ص102.

[3] ابن منظور،معجم لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلد6، مادة (سمع)، ص165.

[4] ابن الأنباري أبو البركات، لمع الأدلة، دار الفكر، ط2، بيروت، 1971م، ص81.

[5] عبد الرحمان بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، دار القلم، ط1، دمشق، 1409هـ/1989م، ص67.

و"هو أخذ اللغة من العرب الذين يوثق بكلامهم، وعاشوا في منتصف القرن الثاني للهجرة بالنّسبة لعرب الأمصار، وفي نهاية القرن الهجري بالنّسبة للأعراب من أهل البادية بعد ثبوت فصاحتهم"[1]

وسماه الأنباري[2] (النقل)، إذ يعد أهم أصل قامت عليه اختيارات الغلاييني النحوية، فهو مدار الحكم عنده، يأخذ به، ويعتمد عليه في إثبات الأحكام النحوية، واختيار ما يراه صوابا، كما انه استعمل السماع للرد على معارضيه، ومن أمثلة ذلك نجد:

من أمثلة اعتماده على السماع في إثبات اختياراته:

اختار جواز وقوع الماضي حالا بدون تقدير(قد) كما هو مذهب الكوفيين والأخفش؛ لكثرته في لسان العرب، حيث قال: "والمختار قول الكوفيين والأخفش، وهو أنها لا تلتزم إلا مع جملة الماضي ...لكثرة وقوعها حالا بدون(قد)، والأصل عدم التقدير"[3]

من أمثلة اعتماده على السماع في الرد على معارضيه:

عارض القائلين بجواز وصف (اللهم) لأنها لم تسمع عن العرب، حيث قال: "ولا يجوز أن توصف (اللهم)لا على اللفظ، ولا على المحل، على الصحيح لأنه لم يسمع"[4]

وبالنظر في اختياراته في باب المنصوبات، نجد أنه قد سلك للاحتجاج بالسماع في ذلك طرقا نذكر منها:

---

[1] عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، ط1، 1992م، ص554.

[2] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، دار الفكر، دمشق، ط2، 1971م/1391هـ، ص45.

[3] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص82.

[4] المرجع نفسه، ص114.

- **القرآن بقراءاته وحده:**

قد سبق بسط الحديث عن اعتداد الغلاييني بالقراءات وعدم تخطئة القراء، وهذا ما وقفنا عليه في مسألة "لزوم قد مع الماضي المثبت الواقع حالا"،حيث اعتد الغلاييني بقراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي في قوله تعالى:{ أو جاءوكم حصرت صدورهم} [النساء:92]، والشاهد (حصرت) وهو فعل ماض جاء في موضع الحال دون أن تسبقه (قد).

- **القرآن وكلام العرب شعره ونثره:**

رأينا في مسائل كثيرة –مما سبق– أن الغلاييني غالبا ما يستدل بالقرآن الكريم وكلام العرب، لإثبات أحكامه واختياراته، مثال ذلك :

ما جاء به في مسألة ورود التمييز معرفة، حيث ذهب الغلاييني إلى أن أصل التمييز نكرة وأنه قد يأتي معرفة لفظا فقط لا معنى[1] واستدل بكلام العرب والقرآن الكريم معا:

- **من كلام العرب:**

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت، وطبت النفس يا قيس عن عمرو

فإن (أل) زائدة، والأصل: "طبت نفسا".

ونجده في مسألة "منع واو الحال من الجملة المضارعية المنفية ب (لا) "، اختار جواز ربط واو الحال المنفية بـ(لما) حيث قال: " والمختار أن تربط بالواو والضمير معا، لأنها لم ترد في كلام العرب إلا كذلك"[2].

[1] ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص92.

[2] المرجع نفسه، ص80.

من القرآن:

قوله تعالى: { لوليت منهم فرارا ولملئت منهم رعبا } [الكهف: 18]

كما نجده في الخلاف حول منع اقتران واو الحال مع المضارعية المنفية بـ (لا)، تمنع من الواو و(قد) مجتمعتين ومنفردتين، كقوله تعالى: {ومالنا لا نؤمن بالله} [المائدة: 84]...وأجاز قوم اقترانها بالواو، لكنه بعيد من الذوق اللغوي[1].

ب- <u>القياس:</u>

لغة: لم تخرج معانيه في المعاجم عن التقدير والمقاسية ومنه المقياس أي المقدار[2]

اصطلاحا: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن ذلك منقولا عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمول عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب"[3]

كما عرّفه الأنباري: هو " حمل غير المنقول إذا كان في معناه"[4].

اعتمد الغلاييني على القياس في بعض اختياراته، وبين أن القياس لا يكون إلا على أدلة كثيرة وشواهد عديدة يمكن أن يقوم القياس عليها، وهو المنهج الصحيح في ذلك، فنجده مثلا

---

[1] المرجع السابق ، ص78.

[2] ينظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، دار السلام، ط1، مصر، ص93. و أحمد بن فارس زكريا، معجم مقاييس اللغة، مادة (قوس).

[3] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، دار الفكر، ط2، بيروت، 1391هـ/1971م، ص45-46.

[4] ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص45.

في مسألة تثنية وجمع المصدر المؤكد للنوع، تبنى الرأي القائل بجواز تثنيته وجمعه قياسا، في قوله:" فالحق أنه يثنى ويجمع قياسا على ماسمع"[1].

ج- القياس والسماع معا:

نجد أن الغلاييني في بعض اختياراته النحوية يعتمد على القياس والسماع معا، ومثال ذلك في الخلاف حول لزوم(قد) مع الفعل الماضي الواقع حالا، حيث انتصر لرأي الكوفيين في جواز مجيء الماضي حالا بدون (قد) مستدلين بجملة من الحجج قياسا وسماعا:

السماع: قوله تعالى: "حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم" {سورة النساء|90}، والشاهد (حصرت)، وهو فعل ماض في موضع الحال، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي[2].

القياس: فكما جاز أن يقع الماضي صفة للنكرة جاز أن يقع حالا من المعرفة.

غير أنه لم يصرح قطعا باعتماده على القياس والسماع معا كمنهج في اختياره هذا، وإنما مال لرأي الكوفيين الذين بنوا حكمهم على القياس والسماع معا.

د- اعتماده على العلة:

اعتمد الغلاييني في بعض اختياراته النحوية على عدد من العلل في تفسير الظاهرة اللغوية، بالبحث عن الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، ومثال ذلك ما نجده في الخلاف حول حرفية أم فعلية (خلا) و(عدا) و(حاشا)، حيث قال: "ومن العلماء من جعلها

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص26.

[2] ينظر: محمد بن الجزري، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء2، ص251.

أفعالا لا فاعل لها ولا مفعول، لأنها محمولة على معنى (إلا) فهي واقعة موقع الحرف. والحرف لا يحتاج إلى شيء من ذلك... وهو قول في نهاية الحذق والتدقيق"[1].

وكذا ما جاء به في مسألة "حكم حذف عامل المصدر المؤكد"، حيث منع حذف عامله معللا ذلك بحجة منطقية؛ كون المصدر المؤكد جيء به لتقوية وتوكيد عامله، لذا لا يصح حذف المؤكّد، في قول الغلاييني: "وأما المصدر المؤكد فلا يجوز حذف عامله، على الأصح من مذاهب النحاة، لأنه جيء به للتقوية والتأكيد. وحذف عامله ينافي هذا الغرض"[2].

هـ- <u>استصحاب الحال:</u>

لغة: "مصدر استصحب: طلب الصّحبة، لازم."[3]

اصطلاحا: يقوم استصحاب الحال على الأصل والفرع، فإذا لم يتوفّر الدليل النحوي (السماع أو القياس) على مسألة ما، يستصحب أصل الوضع.

"وهو من أدلة النحو المقررة إذا لم يوجد دليل آخر ينقل عن الأصل، والمراد به إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[4]

لم يعتمد الغلاييني فيما مررنا عليه من اختيارات في باب المنصوبات على استصحاب الحال كدليل لاختياره، باعتباره أضعف الأدلة على قول الأنباري.

---

[1] المرجع السابق، ص106.

[2] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص30.

[3] بابتي عزيزة فوال، المعجم المفصل، ص85.

[4] ينظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص46.

و- اختياره دون ذكر الدّليل:

قد يختار الغلاييني مذهبا أو رأيا ما، ثم لا يورد الأدلة التي تؤيد ما ذهب إليه، أو العلل التي يصحح بها ما اختاره، إنما يقتصر على بيان رأيه في المسألة دون تفصيل أو استدلال أو تعليل، كقوله في مسألة (أصل الياء حرف نداء أم حرف تنبيه) : "قد يحذف المنادى بعد (يا) كقوله تعالى: "يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما " [النساء:73]،... والحق أن (يا) أصلها حرف نداء، فإن لم يكن منادى بعدها كانت حرفا يقصد به تنبيه السامع إلى ما بعدها"[1]. ففي هذه المسألة اكتفى الغلاييني بذكر رأيه في الياء، ورأى أن أصلها حرف نداء، لكنه لم يدعم رأيه هذا بأدلة أو علل تؤيد قوله.

وأيضا في مسألة (حكم المستثنى بخلا وعدا وحاشا)، قال الغلاييني: "والحق الذي ترتاح إليه النفس أن تجعل هذه الأدوات (خلا وعدا وحاشا) في حالة نصبها ما بعدها، إما أفعالا لا فاعل لها ولا مفعول، وإما أحرف للاستثناء"[2]، فقد اختار الوجهين –حرفية وفعلية- (خلا وعدا وحاشا) دون أن يدلي بأسباب اختياره هذا، سوى عبارة "الحق الذي ترتاح إليه النفس".

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص118.

[2] المرجع نفسه، ص106.

5) منهجه في الاحتجاج لاختياراته الإعرابية:

انتهج الغلاييني في اختياراته الإعرابية جملة من المبادئ التي وقفنا عليها منذ بداية الدراسة، من أبرزها:

أ- السماع:

سبق القول أن الغلاييني كان يعتمد على السماع ويعول عليه فيما يختار ويرجح، سواء في المسائل النحوية والصرفية أم في التخريجات الإعرابية، ومن الأمثلة الإعرابية نذكر مثلا: في مسألة "بناء وإعراب أسماء الزمان، المضافة إلى الجمل" حيث قال الغلاييني: " يجوز بناؤها، ويجوز إعرابها. ويرجح بناء ما أضيف منها إلى جملة صدرها مبني، كقول الشاعر امرئ القيس:

على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت ألّما تصح؟ والشّيب وازع

وإن كانت مصدّرة بمعرب فالراجح والأولى إعراب الظرف، كقوله تعالى: {هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم} [المائدة:119]. وقد يبنى، ومنه قراءة نافع: {هذا يوم ينفع}، ببناء "يوم" على الفتح. ومن هذا الباب قول الشاعر:

ألم تعلمي، ياعمرك الله أنّني كريم على حين الكرام قليل"[1]

فقد استشهد الغلاييني ببيت شعري لامرئ القيس والشاهد فيه(حين) بالفتح على البناء وبالجر على الإعراب، على ما روي قال: "والبناء أولى"، كما استشهد بالقرآن الكريم وقراءة نافع، إذا فقد اتخذ السماع (القرآن الكريم وقراءاته والشعر من كلام العرب) أصلا ثابتا تقوم عليه أحكامه الإعرابية.

[1] المرجع السابق، ص52.

ب- الاستحسان والبعد عن التكلّف:

إنّ الغلاييني عندما يختار إعرابا، يميل دوما للأيسر، ليبتعد عن التكلف والتأويلات، مثال ذلك ما جاء به في مسألة (حكم إضافة (بينا) و(بينما) إلى الجملة بعدهما)، حيث قال: "ومن العلماء من يضيفهما إلى الجملة بعدهما. ومنهم من يكفهما عن الإضافة بسبب ما لحقهما من الزيادة. وهو الأقرب، لبعده من التكلف"[1]، فقد كفهما عن الإضافة للبعد عن التكلف، وكذا في مسألة (اقتران ما المصدرية ب(خلا) و(عدا))، حيث قال: "وإذا اقترنت بخلا وعدا (ما) المصدرية وجب نصب ما بعدها، ولا يجوز جره...و أنت ترى ما فيه من التكلف والبعد بالكلام عن أسلوب الاستثناء، والذي تطمئن إليه النفس أن (ما) هذه ليست مصدرية. وإنما هي زائدة لتوكيد الاستثناء..."[2]

ذهب الغلاييني أن (خلا وعدا) حروف زائدة لتوكيد الاستثناء فلا تعمل فيما بعدها، للابتعاد بها عن التكلف والاقتراب من أسلوب الاستثناء، إضافة إلى مسائل إعرابية أخرى مال فيها الغلاييني إلى الوجه الأيسر من الإعراب، والابتعاد عن التكلف.

ج- مراعاة المعنى:

من غايات دراسة الإعراب ومعرفته كشف المعنى وبيان المراد من الكلام كما قال الأزهري[3]، لذا راعى الغلاييني هذا المبدأ في اختياراته الإعرابية.

وأمثلة مراعاته المعنى في اختياراته كثيرة جدا، ومن ذلك:

في مسألة (المصدر الواقع حالا)، يقول الغلاييني: :"...فقال جمهور البصريين أنّه منصوب على الحال وهو مؤوّل بوصف المشتق...وجعلوا هذه المصادر حالا، كما قالوا جائز والأولى

---

[1] المرجع السابق، ص43.

[2] المرجع نفسه، ص106.

[3] ينظر: بن الأزهري، تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي،ط1 ، بيروت، 2001م، الجزء2، ص362،361.

أن يجعل ذلك مفعولا مطلقا مبينا للنوع فهو منصوب على المصدرية لا على الحالية، لأن المعنى على ذلك فلا حاجة إلى التأويل"[1]. فقد ذهب الغلاييني إلى أنّ هذه المصادر تنصب على المفعول المطلق لا على الحالية لأنّ المعنى حمّلها ذلك فلا حاجة إلى التأويل.

كما في مسألة (المنصوب بعد (ال) الكمالية) حيث جعله البصريون منصوبا على الحال إلى أن الغلاييني يرى أنه "منصوب على التمييز ولا معنى للحال هنا"[2]

وأيضا في جعلهم المنصوب بعد (أمّا) حالا، بعد تأويله بوصف مشتق، غير أن الغلاييني يرى أنه " مفعول به لفعل محذوف ...ولا معنى لنصبه على الحال"[3] وهو رأي الكوفيين : "المنصوب بعد (أما) مفعولا به لفعل محذوف، وارتكاب أنه مفعول به أسهل وأكثر اطرادا[4]، فلا معنى للحال هنا على قول الغلاييني.

لذا نلحظ أن الغلاييني أولى اهتماما كبيرا للمعنى في اختياراته الإعرابية.

د- أعاريب اختارها دون ذكر دليل:

قد يقتصر الغلاييني في اختياراته الإعرابية على ذكر ما قيل في أوجه إعرابها، ثم يختار بعد ذلك دون أن يذكر دليلا من السماع أو القياس أو تعليلا يقوم على المعنى، ومن أمثلة ذلك: ما جاء به في مسألة: (تكرار (إلاّ) لغير التوكيد) يقول الغلاييني: "أن يحذف المستثنى منه، فتجعل واحدا من المستثنيات معمولا للعامل وتنصب ما عداه، فتقول« ما جاء، إلاّ سعيد، إلاّ خالدا، إلاّ ابراهيم » والأولى تسليط العامل على الأول ونصب ما عداه، كما ترى.

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص63.

[2] المرجع نفسه، ص63.

[3] المرجع نفسه، ص63.

[4] ينظر: مهاد عبد الفتاح بدرية، اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ص215.

ولك أن تنصب الأول وترفع واحدا مما بعد."[1] فنجد الغلاييني اختار وجها إعرابيا دون أن يعلل . وأمثلة ذلك معدودة فيما مرّ علينا.

6) موقفه من المذاهب النحوية (البصرة والكوفة):

بعد المسح الأولي لكتاب جامع الدروس العربية بأجزائه الثلاثة، لحظنا ميل الغلاييني للمذهب البصري في آرائه النحوية، غير أنه لم يكن مقلدا للبصريين في كل ما يذهبون إليه، ولم يحمله الهوى على التعصب لآرائهم يأخذ بها وينافح عنها، بل كانت له وقفات متأنية، ونظرات فاحصة دقيقة فيما يختار ويرجح، لذا فقد خالف البصريين في مسائل قليلة مقارنة بالمسائل التي وافقهم فيها في كتابه، فهو يتبع الدليل من السماع الكثير الموثوق به، وما قيس عليه بعد ذلك مما يرجح به الرأي دون غيره من الآراء، ومن المسائل التي خالف فيها البصريين، مسألة: (المنصوب بعد خبر مشبه به مبتدؤه) حيث ذهب البصريون إلى إعرابه حالا، غير أن الغلاييني يرى أنه منصوب على التمييز، بقوله: "وهو منصوب على التمييز لا محالة، ولا معنى للحال هنا."[2] ، إضافة إلى مسائل أخرى عارض فيها الغلاييني رأي البصريين.

ذلك أن منهجه يقوم بالدرجة الأولى على التيسير في طريقة عرض المادة وتقديمها بلغة واضحة سهلة، تمهد الوصول إلى الغاية المنشودة، لذلك نجده يعتمد على التيسير في المادة من خلال اختياره الرأي الأسهل والأوضح، فقد كان الغلاييني مستقلا في تفكيره، يختار ويرجح اعتمادا على الدليل، فلم يكن مقلدا، ولا تابعا كل المتابعة لأحد، وإنما كان ينظر في المسألة نظرة تمحيص وتدقيق، فيأخذ برأي أحدهم إن وافق الدليل، ويرفض الرأي الآخر،

---

[1] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص100.

[2] المرجع نفسه، ص63.

ويختار من المذاهب ما وافقه السماع، سواء كان مذهبا بصريا أو كوفيا في إطار رؤيته التيسيرية للنحو، تصديقا مع قوله "...لا يجوز أن تحشى أدمغة الطالبين بشواذ القواعد ونوادرها، وغرائب الإعراب والتصريف بل يجب أن يعلم الطالب ما يحتاج إليه في تقويم لسانه وإصلاح قلمه وتهذيب بيانه"[1]

7) دراسة تحليلية لبعض القضايا النحوية المسكوت عنها:

وجدت أنّ الغلاييني في مسائل قليلة، قد يطرح القضية النّحوية و يذكر آراء النّحاة المختلفة فيها، دون أن يبدي رأيه فيها فيرجّح رأيا عن آخر، علما أنّ الغلاييني _ كما ذكرنا سابقا_ غالبا ما يرجّح الأسهل والأيسر للفهم، فيختار من الآراء الأسهل في الولوج لعقل النّاشئة، لذا حاولت أن أكشف عن أسباب سكوته في بعض المسائل النحوية المختلفة، فتوصّلت إلى أسباب ثلاث:

1- سبق له الفصل في هذه المسألة :

من بين الأسباب التي ارتأيتها دافعا لسكوت الغلاييني عن اختياره رأيا نحويا، أنّه قد سبق له الفصل في هذه المسألة، والتّحدث عنها بالتّفصيل في باب سابق من كتابه، مثال ذلك:

ما جاء في قضية إلباس الفاعل بالمبتدأ، يقول الغلاييني: "...ولك في المثال الآخر تقديم (علي) على الفعل والمفعول به، نحو: "علي أكرمني" غير أنّه يكون حينئذ مبتدأ، على رأي البصريين ويكون الفاعل ضميرا مستترا يعود إليه".[2]

---

[1] أسامة إسماعيل إسماعيل أبو غبن، قضايا التيسير الصرفية والنحوية عند الشيخ مصطفى الغلاييني، المقدمة.

[2] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص09.

فهذه من المسائل التّي عرضها مكتفيا بطرحه لرأي النّحاة البصريين دليلا على تأييده لرأيهم، لأنه سبق له التّدقيق في هذه المسألة في باب المرفوعات، بقوله: "...وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على المسند إليه، فأجازوا أن يكون (زهير) في قولك: (زهير قام) فاعلا لجاء مقدما عليه، ومنع البصريون ذلك... والحقّ أنّ ما ذهب إليه البصريون هو الحقّ"[1]، وهذا ما يؤكّد ما ذكرته سابقا.

2- تساوي الآراء في طرح الحجج المقنعة وبعدهما عن التكلّف:

نجد في بعض المسائل النحوية التي طرحها الغلاييني أنه لم يتبّن رأيا على حساب الآخر، بل اختار عدم المفاضلة بين آراء النّحاة المختلفة، وهذا ما وجدناه في قضية أثر إعمال الثاني في المتنازعين حيث قال الغلاييني: "وذهب الكسائي ومن تابعه إلى أنّه إذا أعملت الثاني في الظاهر لم تضمر الفاعل في الأول بل يكون فاعله محذوف لدلالة ما بعد عليه ... فإن جعلت زهيرا فاعلا لـ (سر)، كان فاعل "أكرم" -على رأي سيبويه و الجمهور- ضميرا مستترا يعود إليه ... والحقّ أن لكل وجها وأن الإضمار وتركه على حد سواء...".[2]
لم يختر رأيا عن الآخر لقوة حجج الطرفين، كما أنّ كلا الرأيين بعيدين عن التكلّف.

3- ثقل وزن نحاة الرأي الآخر والتردد في التصريح المباشر لمعارضتهم:

لم يصرّح الغلاييني باختياره لرأي معارضا بذلك الرأي الآخر في بعض المسائل الخلافية، لكنّنا نستطيع أن نلتمس من تعبيراته الميل لمذهب من مذاهب النّحاة، مثال ذلك: ما جاء به في قضية الخلاف في حكم تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصلي، حيث قال الغلاييني:" أمّا المجرور بحرف جر أصلي، فقد منع الجمهور تقدّم الحال عليه، فلا يقال: (مررت راكبة بسعاد، وأخذت عاثرا بيد خليل)، بل يجب تأخير الحال، وأجاز تقدّمه

[1] المرجع السابق، ص.

[2] المرجع نفسه، ص20.

ابن مالك وغيره، وجعلوا منه قوله تعالى: "وما أرسلناك إلّا كافّة للناس" سبأ: 28 ، وجعل بعضهم جواز تقدّمها عليه مخصوصا بالشّعر..."[1]

لم يصرّح مباشرة برأيه، بل يمكننا أن نرجّح مذهبا عن الآخر انطلاقا من طرحه للقضية وبالاستعانة بمنهجه في الاختيار (السماع والقياس) ، إذ أنّه ذكر حجج القائلين بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي من القرآن، كما أنّنا لا نجده قد عارض رأي ابن مالك في أي مسألة سابقا، خصوصا أنّ في هذه المسألة قد استدلّ المجيزون بالتقديم، بالسماع والقياس معا، وهذا ما ينتهجه الغلاييني في اختياراته.

لذا لا أرى سببا مقنعا لسكوت الغلاييني في هذه المسألة، غير ما ذكرته، خصوصا أنّ الغلاييني قد تميّز بعدم جزمه في اختياراته تأدّبه في معارضته لرأي النّحاة، والله أعلم.

[1] المرجع السابق، ص67،68.

الخاتمة

نحمد الله–عز وجل– أن أعاننا على إنجاز ما عزمنا إليه، وحقق لنا ما تقنا إليه، وبعد:

فهذه خاتمة رحلتنا الشيقة مع الغلاييني وكتابه "جامع الدروس العربية"، حاولت فيه جاهدة أن أرسم صورة واضحة المعالم لهذه الشخصية الرائدة، والآن سأورد أبرز ما توصلت إليه من نتائج، و تتضح فيما يلي:

1. جاء الكتاب زاخرا بالشواهد القرآنية والأحاديث والشعر، بالإضافة إلى ما فيه من التعليلات الصرفية والنحوية الدقيقة، والنّقول الكثيرة عن النّحاة السابقين، فهو بحق كتاب حافل بالنّقاشات الجادّة والسّجالات الثريّة.
2. ظهر لنا من خلال دراسة اختياراته السّابقة تمكّنه من علم النحو واللّغة، من حيث جمع الأقوال في المسألة، وأدلّة أصحابها، وقوّة اعتراضاته وردوده على المخالفين.
3. كشف البحث عن ملامح منهج الغلاييني في اختياراته النحوية القائم على مجموعة من الأسس، من أهمها:

- البعد عن التكلّف واختيار الرأي الأسهل والأيسر سواء أكان صادرا عن جمهور النّحاة أو عن جماعة منهم أو عن عدد قليل.
- التّحفّظ على بعض التأويلات النّحوية، والاقتصار على ما هو ضروري من التعليلات.
- المحافظة على أصول النحو و أركانه التي أرساها القدماء.

4. كشف البحث عن منهج الغلاييني التّيسيري الذي يعتمد على طريقة عرض المادّة النحوية، والتيسير في مضمونها من خلال اختيار الرأي الأسهل مما له أصول لدى أهل الصناعة.
5. لم ينتم الغلاييني لأي مذهب أو توجه نحوي، وإن كان قد انتصر لآراء البصريين في أغلب المسائل النحوية التي تعرض لها في كتابه، ولكن كان انتصاره للرأي الأيسر أيّا كان المذهب القائل به.

6. عدم ميل الغلاييني إلى الجزم القاطع في كثير من القضايا و بعده عن المبالغات في التّرجيح، واحتياطه لقول المخالفين.
7. برزت شخصيّة الغلاييني جلية في كتابه "جامع الدروس العربية"، فهي شخصية علميّة تقوم على التّمحيص والتحليل، فلم يكن الغلاييني مجرد حاطب ليل، بل كان ناقدا بصيرا.
8. يعمد الغلاييني عند انتصاره لرأي نحوي معيّن وإبطال الرّأي المخالف إلى استعمال تعبيرات تدل على رجوح الظّن بدل التعبيرات الجازمة، ولا يعود ذلك لضعف في حجته وإنما هي تعبيرات نستقي منها تقدير المؤلف للنحاة، حتّى و إن خالفهم الرأي.

وقد سكت الغلاييني عن بعض القضايا الخلافية التي عرضها في هذا الباب، مكتفيا بذكر آراء النحاة بين مؤيّد ومعارض.

هذا ما تمكّنت من رصده من نتائج بارزة في دراستي لهذا الكتاب، فما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من خطأ وزلل فمن نفسي ومن الشيطان، و أسأل الله أن يبارك في الجهد وأن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

و صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1-ابن الحاجب، الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م/1415هـ.

2-ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، الخانجي، ط1، مصر، 1413هـ-1992م.

3-ابن عقيل الهمداني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م/1400هـ.

4-ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، دار الكاتب العربي، لبنان، 1967م/1387هـ.

5-إبن منظور الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1993م/1441هـ.

6-ابن هشام الأنصاري جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر، دمشق، ط1964،1م/1368هـ.

7-ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، دار الفكر.

8-أبو إسحاق الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، معهد البحوث العلمية و إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 2007م/1428هـ، ط1.

9-أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1986،1م/1406هـ.

10- أبو الحسن الأخفش الأوسط، معاني القرآن للأخفش، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م/1411هـ.

11- أبو الحسن الرماني، معاني الحروف، دار الشروق، جدة، ط2، 1981م.

12- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط2، 1994م/1417هـ.

13- أبو العرفان محمد الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية ، بيروت.

14- أبو بركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

15- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م/1418هـ.

16- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، 2010م.

17- أحمد بن إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2008م/1429هـ.

18- إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م/1408هـ.

19- الاشبيلي السبتي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1407هـ-1986م.

20- بدر الدين الدماميني، المنهل الصافي في شرح الوافي، دار الكتب العلمية، بيروت.

21- بكر محمد ابن السراج، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م/1417هـ.

22- بن أبي بكر الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 2007م/1428هـ.

23- بهاء الدين ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 1982م/1402هـ.

24- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م/1403هـ.

25- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.

26- جمال الدين الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، دار الهجر، ط1، مصر، 1410هـ-1990م.

27- جمال الدين الجياني، شرح الكافية الشافية، جامعة أم القرى، ط1، مكة المكرمة، 1402هـ-1982م.

28- جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت.

29- الحسن بن أحمد الفارسي أبو علي، المسائل العضديات، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ط1، 1986م/1406هـ.

30- الحسن بن عبد الله السرافي أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م/1429هـ.

31- الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1992،1م/1413هـ.

32- خالد بن عبد الله الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2000،1م/1421هـ.

33- خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1980م.

34- الدين خليل العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، دار البشير،جدة،ط1، 1990م/1410هـ.

35- سيبويه، الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ/1988م القاهرة، ط3.

36- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1939م/1358هـ.

37- صلاح الدين الزعبلاوي، مع النحاة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق،1992م، ط1.

38- عبد الحق بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م/1422هـ.

39- عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المكتبة التوفيقية، مصر.

40- عبد الرحيم أبو الفضل، شرح التبصرة والتذكرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002م/1423هـ.

41- عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، الخانجي، ط4، القاهرة، 1418هـ-1997م.

42- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 2007م/1428هـ.

43- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، دار الرشيد،ط1، العراق، الجزء1، ص327.

44- عثمان ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، وزارة الأوقاف، العراق، 1982م/1402هـ.

45- عثمان رحمان حميد الأركي، أصول الإحتجاج النحوي عند المرادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

46- علاء الدين أبو الحسن، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط1، 1956م/1375هـ.

47- علي الجرجاني، معجم التعريفات، دار الفضيلة، القاهرة.

48- علي بن محمد عيسى الأشموني، حاشية الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت.

49- محب الدين التميمي الشافعي، شرح التسهيل، دار الكتب العلمية، بيروت.

50- محمد بن آب القلاوي الشنقيطي- أحمد بن عمر الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط1.

51- محمد بن أحمد الأهول- عبد الله يحيى الشعبي، الكواكب الدرية على متممة الآجرومية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط11.

52- محمد بن الجزري، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت.

53- محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك، دار هجر، الجيزه.

54- محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، دار القلم العربي، حلب.

55- النور المالقي، رصف المباني، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1975م/1395هـ.

ثانيا: المراجع

1-ابراهيم أنيس، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1994م، ص306.

2-إبراهيم صالح النعيمي، مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2015م/1436هـ،المجلد 2، العدد 2.

3-أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، مكتبة الرشيد، السعودية، ط1، 1420هـ.

4-أحمد بن سعد المطيري، كتاب السبعة، كرسي القرآن الكريم وعلومه، الرياض، ط1.

5-السيد أحمد زيني دحلان، الأزهار الزينية، دار الكتب العلمية، بيروت.

6-الواحد محمد النحو، القواعد النحوية تأصيلا وتفصيلا، دار الكتب العلمية، بيروت.

7-بدر بن ناصر البدر، اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، مكتبة الرشيد، الرياض، 2000م/1420هـ.

8-عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط15.

9-عبد الله الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، الرياض، ط1، 1999م.

10- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1993م.

11- كامل عوضيه، تحفة الطلاب في النحو والإعراب، مكتبة الأطلس للغة العربية.

12- كريم سلمان الحمد، مسائل الخلاف النحوية، كلية دار العلوم، القاهرة، 1980م.

13- محب الدين بن أحمد ناظر الجيش، شرح التسهيل، دار السلام، مصر، ط1، 2007م/1428هـ.
14- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، مصر.
15- محمد بن الحسن الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، إدارة الثقافة والنشر جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، السعودية ،ط1، 1994م/1414هـ.
16- محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار ابن كثير، بيروت، ط7، 1999م/1420هـ.
17- مصطفى الغلاييني، ديوان الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1993م.
18- مهاد عبد الفتاح بدرية، اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة، دار الكتب العلمية، بيروت.
19- موفق الدين يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

ثالثا: الصحف والمجلات

1- مجلة المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، العدد الثالث، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

رابعا: المذكرات الجامعية

1- أسامة إسماعيل أبو غبن، قضايا التيسير الصرفية والنحوية عند الشيخ مصطفى الغلاييني، أطروحة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة الأزهر، غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013م/1434هـ.

خامسا: مواقع الأنترنيت

1- شبكة الألوكة الأدبية واللغوية، www.cp.alukah.net.

2- موقع نحو دوت كوم، www.alnahw.com.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ، ب، ج، هـ، و
تمهيد	
1- ترجمة المؤلف	08
2- دراسة الكتاب	09
3- الخلاف النحوي	10
الفصل الأول: الدراسة الوصفية لاختيارات الغلاييني النحوية وما سكت عنه	
المفعول به	
1- الخلاف في المحصور بـ (إلّا)	14
2- الخلاف في إضمار المنصوب مقدّما قبل الذكر	15
المفعول المطلق	
1- الخلاف في تثنية وجمع المصدر المؤكّد للنوع	16
2- الخلاف في حكم حذف عامل المصدر المؤكّد	17
المفعول فيه	
1- الخلاف في حكم إضتفة (بينما) و (بينا) إلى الجملة بعدها	18
المفعول معه	
1- الخلاف في العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار	20
2- الخلاف في حكم الاسم الواقع بعد واو المعية	21
الحال	

1- الخلاف في لزوم (قد) مع الفعل الماضي المثبت حالا	23
2- الخلاف في حكم المصدر الواقع حالا	25
التمييز	
1- الخلاف في ورود التمييز معرفة	26
2- الخلاف في تمييز الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة وتسعين مجموع أم مفرد	28
الاستثناء	
1- الخلاف في حكم المستثنى بـ(خلا) و (عدا) و (حاشا)	30
2- الخلاف في اقتران (ما) المصدرية بـ(خلا) و(حاشا)	31
المنادى	
1- الخلاف في وصف (اللّهم)	33
2- الخلاف في أصل الياء حرف نداء أم حرف تنبيه	35
القضايا الخلافية التي سكت عنها الغلاييني	
1- إلباس الفاعل بالمبتدأ	37
2- أثر إعمال الثاني في المتنازعين	40
3- الخلاف في حكم تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي	41
الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لاختيارات الغلاييني النحوية	
تعبيرات الغلاييني في اختياراته النحوية	45
الدلالة الوظيفية لتعبيرات الغلاييني في اختياراته النحوية	50
الأسس التي قامت عليها اختياراته	51
منهجه في الاحتجاج لاختياراته النحوية	53
منهجه في الاحتجاج لاختياراته الإعرابية	59

موقفه من المذاهب النحوية (البصرة والكوفة)	62
دراسة تحليلة لبعض القضايا النحوية المسكوت عنها	64
الخاتمة	68
قائمة المصادر والمراجع	71
فهرس المحتويات	80

ملخص:

يعرض هذا البحث الاختيارات النحوية للشيخ مصطفى الغلاييني، الذي كرّس جلّ جهده لخدمة هذه اللّغة الشريفة العلوية –كما كان يحب أن يصفها– وقد وقفنا على أبرز القضايا الخلافية في باب المنصوبات أنموذجا، كان ذلك بعرض تمهيدي لنبذة عن حياة الشيخ ودراسة كتابه جامع الدروس العربية وبيان أسباب ظهور الخلاف النحوي.

ومن أهم النتائج التي أثبتها البحث: بعد الغلاييني عن التكلّف و اختيار الرأي الأسهل والأيسر من آراء النحاة، مع المحافظة على أصول النحو وأركانه التي أرساها القدماء، وعدم ميله إلى الجزم القاطع في الكثير من القضايا وبعده عن المبالغات في التّرجيح، من أجل تقديم المادّة النحوية للنّاشئة بأيسر الطرق وأبسطها، وغير ذلك من النتائج الأخرى التي أثبتها في الخاتمة.

Abstract:

This research presents the grammatical choices of Sheikh Mustafa Al-Ghalayini, who devoted most of his effort to serving this honorable Alawite language - as he liked to describe it - and we have stood on the most prominent controversial issues in the Mansob chapter as a model. Reasons for the emergence of grammatical disagreement.

Among the most important results proven by the research: Al-Ghalayini's distance from the sophistication and choosing the easiest and easiest opinion from the opinions of the grammarians, while preserving the principles of grammar and its pillars established by the ancients, and his lack of inclination to be decisive in many issues and his distance from exaggerations in weighting, in order to present the grammatical material to the emerging in the easiest and simplest way, and other results that were proved in the conclusion.

.